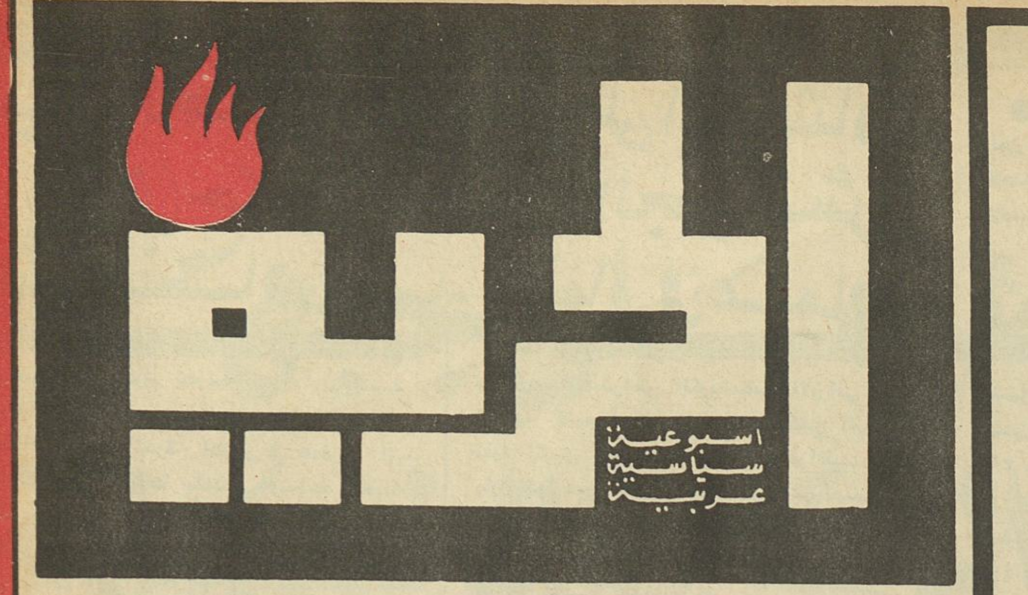
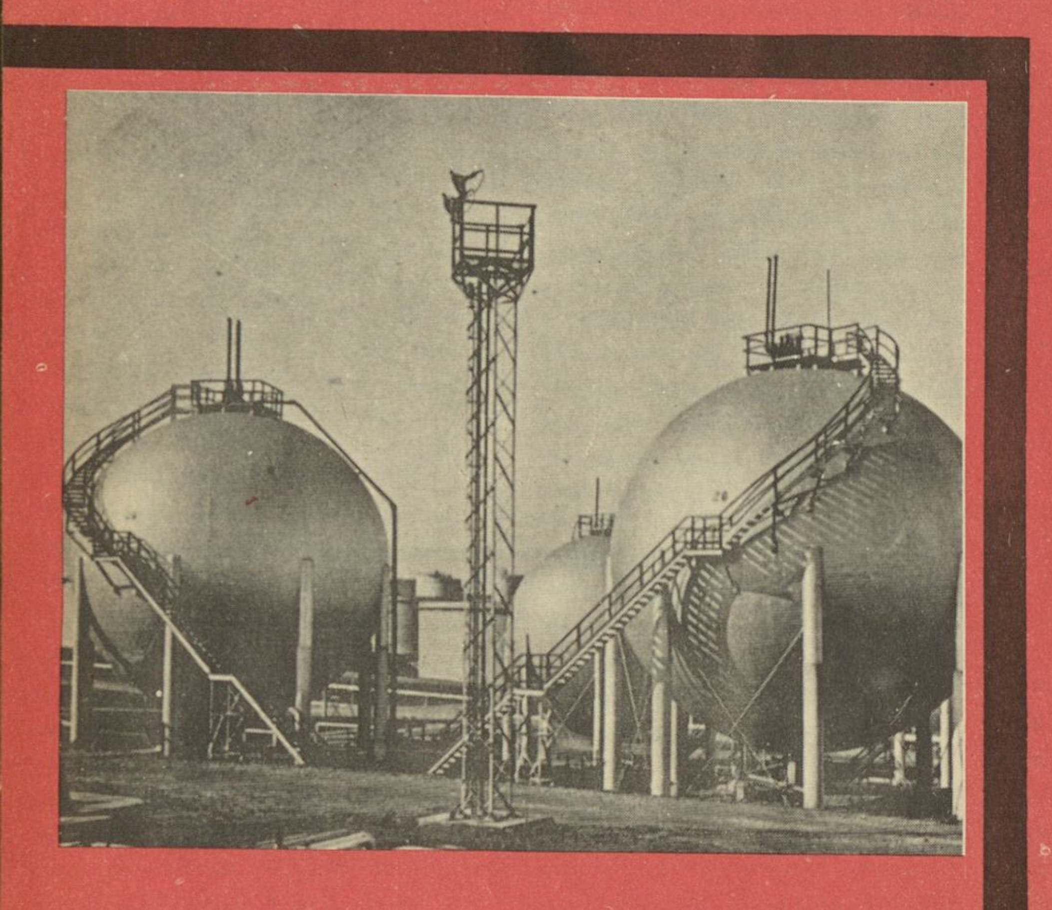


بيروت ٤/٢/١٩٧٤ - العدد ٦٥٦ - السنة ١٣ - الثمن ٢٥ ق.ل.

كيف تنظر اسرائيل إلى اتفاق فك الارتباط مع مصر

يداً واحدة لتنفيذ الاضراب العمالي والشعبي الشامل



بعد فك الارتباط على جبهة النفط:
حساب الارباح والخسائر

المناظرة التلفزيونية بين إده وتقي الدين
لعبة الموالاة والمعارضة وهموم الشعب

المناظرة التلفزيونية بين ريمون اده وبهيج تقي الدين يوم الثلاثاء الماضي اريد لها أن تكون حدثا في السياسة اللبنانية .

ومهما يكن من امر ، فالمبادرة لا تخلو من المفارقات . الشيخ بهيج تقي الدين ، وزير الداخلية ، يترافع عن الحكومة ، وهو الذي ينتمي الى كتلة نيابية يفترض انها في صفوف المعارضة ، اضافة لكونه تسلم منصبه كضمانة للمقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية والتقدمية بعد محاولة تصفية المقاومة في أيار . وريمون اده ، الذي يعتبر ان « العهد عهده » ، افتتح منذ مدة معركة رئاسة الجمهورية بهجوم على العهد والحكومة ، رغم انه لا زال ممثلا فيها بأحد الوزراء من كتلته .

★★★

الذين توقعوا تحول الندوة التلفزيونية الى مناسبة تصعيد الحملة على العهد — او حتى على الحكومة — اصيبوا ولا شك بخيبة امل . دحض ريمون اده محاولات استدراجه لفتح النار على الحكومة والعهد ، بالقول انه يمارس « النقد الذاتي » لا المعارضة . أما الاهداف المكبوتة لعميد الكتلة الوطنية ، فقد انفلتت على شكل « زلات لسان » ذات دلالة . في معرض انتقاده للحكومة ، تحدث عن رئاسة الجمهورية بدلا من رئاسة الحكومة . كذلك تحدث عن الرئيس سليمان فرنجية بصفته « رئيس الجمهورية السابق » .

الشيخ بهيج تقي الدين ، من جهته لم يخيب الامال . تصرف كوزير داخلية وكمحام ليس فقط عن الحكومة وانما عن النظام كله .. لم يترك اي مجال للظروف التي حملته الى الحكم كي تؤثر على موقفه . لم يقم اية مسافة بينه — وبين كتلته النيابية — من جهة وبين الحكومة بجميع من تمثله ، من جهة ثانية . دافع — بطريقة تبعث على الملل فعلا — عن كل شي . وكان يواجه كل انتقاد اما بتحويله الى « عادة بشعة » من عادات هذا الشعب يدعو الى لقاء للاقطاب من اجل حلها ، واما بالتوكيد ان هكذا قضية لا تحل بين ليلة وضحاها . وتحمل المشاهدون التكرار المزعج لصيغة « لا نستطيع اجتراح العجائب في ثلاثة او اربعة اشهر » الى ما لا نهاية . ولم يعتبر الشيخ بهيج نفسه محاميا عن هذه الحكومة . وانما عن كل الحكومات التي سبقتها . وفاء نادر بمقاييس السياسة اللبنانية !!

« اللعبة » مرسومة حدودها سلفا . عضو « جبهة النضال الوطني » ووزير الداخلية يتبرع سلفا بالدفاع عن حكومة تضم ٢٢ نائبا ، تغلب عليها احزاب اليمين الطائفي الرجعي . ويتراجع عن « احراج » ريمون اده ، اللبناني الشاطر الذي يعتبر انتقاده للعهد « انتقادا ذاتيا » والذي يصر على بقاء « وزيره » في الحكومة الحاضرة ، الى حين قراره بالانتقال الى المعارضة .

المواضيع التي تطرق اليها المتناظران ذات دلالة اوضح بالنسبة لصلة اهتمامات « الموالين » و « المعارضين » من اقطاب الطبقة الحاكمة باهتمامات اكثرية جماهير هذا الشعب .

قضية الامن . اي امن ؟ امن وسيادة لبنان الذي تدنس ارضه وتقتل اهاليه يوميا قوات الغزو الصهيوني ؟ بالطبع لا . امن الشعب اللبناني من شبكات التخريب والجاسوسية التابعة للاستخبارات الاسرائيلية والاميركية والعشرات غيرها من استخبارات معظم دول العالم المعنية بالشرق الاوسط . ايضا ، لا .

خلال ساعتين ، نوقشت قضية الامن من منظار بالغ التحديد ، الامن الذي يخص برجوازية السمسرة والسياحة والمال . الذي يزعج ريمون اده اطلاق النار « في المناسبات » ، وفي العاصمة بالتحديد . لا بأس برأيه ان يطلق النار في الجبال . فهذا تقليد في « اعرق البلدان الاوروبية » . المهم عدم تخويف رؤوس الاموال الاجنبية والسواح والمصطافين باطلاق النار في العاصمة . فهي مستودع الاموال ومركز الخدمات وعليها الاعتماد لضمان ارباح الوكلاء والسماسرة وكبار مقدمي الخدمات والتجار . كذلك ، فان جرائم الشرف تزعج العميد اده . والمشكلة برأيه في النص القانوني . اما الميليشيا ، فمحرم البحث فيها . تكفي الاشارة لتسجيل النقاط على الكتائب . فالعميد اده يدعي ان « جماعته » لا يشكلون ميليشيا ، ولا يطلقون النار في المناسبات . اما مخيمات التدريب في بلاد جبيل خلال الصيف الماضي والصيف الذي سبقه فيبدو ان « جماعة » العميد كانوا يدرسون فيها « امجادفينيقيا » !!

هذه هي قضايا الامن عند ريمون اده . محامي الدولة يرد بمنطق اكثر التصاقا بمنطق البرجوازية اللبنانية المتخلفة .

مثلما الغلاء مستورد من بلاد المنشأ ، كذلك فارتفاع نسبة الجرائم يعود الى ارتفاعها في بلاد المنشأ . يستشهد الشيخ بهيج تقي الدين — الذي يتكرم عليه ابن اده بصفته اللبنانية في اكثر من مناسبة — يستشهد بارتفاع نسبة الجرائم في ... اميركا : من يستطيع أن يسير في شوارع نيويورك او واشنطن بعد الثامنة ليلا دون التعرض لحادث سلب او قتل ؟ شكرا . لقد طمأنتنا ، يا شيخ بهيج . تستطيع الجماهير اللبنانية ان تتطلع بتفاؤل الى مستقبلها الزاهر الامين في ظل « التقدم الرأسمالي » على الطريقة الاميركية !!

ويذكر وزير الداخلية عميد الكتلة الوطنية بانه قد هنأه على دوره في « معركة » « بنك اوف اميركا » . ريمون اده يكرر التهنئة . ولماذا لا ؟ هكذا يحفظ الامن والاستقرار في لبنان !!

بعد الامن — امن البرجوازية واستقرار النهب الرأسمالي — تأتي قضية النظافة . مجارير بيروت تصب في المرفأ ، والطريق بين صوفر وبيروت متسخة جوانبها بالمحارم الورقية — يقول العميد ويتساءل عن مصير معمل النفايات . « بدها وقت » — يرد محامي الدولة . اما عن مجارير حي النبعة التي تصب في منازل الالاف من سكان هذا البلد ، فامر لا يتعلق بالنظافة . عشرات الاحياء التي تتكدس فيها عشرات الالاف وهي محرومة من المجارير ، ترفض بلدية بيروت الممتازة ارسال عمال التنظيفات اليها .. هذه ليست من لبنان . وعشرات الالاف من اللبنانيين الذين يعيشون في اكواخ التنك ، وسط الاوساخ والاوبئة ، هؤلاء ليسوا لبنانيين . المهم الا تؤذى اعين المصطافين في صوفر من مشاهد المحارم الورقية على جانبي الطريق ! المهم الا « تزعج » مياه المجارير حركة النقل في مرفأ بيروت ! المهم الا تصل الروائح الكريهة الى سكان رأس بيروت وحي السراسقة !!

★★★

ما تبقى من المناظرة تعداد وتسمية لعدة مواضيع تهم البلد على لسان العميد اده .

الغلاء : الشيخ بهيج يدعو للتمهل وريمون اده يطالب بالتنفيذ . ولكن ما هي الحلول ؟ تحديد التسعيرة كما في سوريا . ويستطرد ريمون اده : لا تقل لي ان تحديد التسعيرة في سوريا عائد لكونها ذات نظام اشتراكي !! معاذ الله كيف يمكن لاحد ان يدعي ذلك !

تحديد التسعيرة يتطلب الاطلاع على سعر الكلفة وسعر المبيع في بلد المنشأ . ريمون اده صاحب تشريع سرية المصارف والحساب المشترك وفي المصارف (للتهرب من دفع ضريبة الدخل والارث) — هل يقبل بأن يفرض على التجار ابراز الفواتير الحقيقية تحت طائلة العقوبة الصارمة ؟!

ضريبة الدخل : يتذمر ريمون اده من قلة المبالغ التي يدفعها التجار واصحاب الشركات .. هل هو مستعد لاعتماد الضريبة التصاعدية ؟ هل هو مستعد لفتح ملفات التفتيش المالي حول التحايل عن دفع ضريبة الدخل ؟ هل هو مستعد لمراقبة ومحاسبة المتهربين ، وقد يكون بينهم كبار التجار واصحاب الشركات من موكليه ؟

هناك عشرة طرقات في بلاد جبيل لا تزال دون تعبيد ؟! ثم ماذا ؟ هناك مئات الطرق في الشمال والبقاع والجنوب بدون طرق ولا مياه ولا كهرباء !! ام ترانا نسينا ان بلاد جبيل جزء من الجبل والمناطق الباقية هي من « الملحقات والمستعمرات » !!

لقد كانت وظيفة هذا التعداد « الديماغوجي » لبعض قضايا البلاد تسجيل النقاط على الحكومة ، و « التمريك » عليها اشارة الى عجزها . واذا كان « دفاع » وزير الداخلية مناسبة جديدة لان تكتشف الجماهير مقدار البون الشاسع الذي يفصل بين قضايا الجماهير واهتمامات السلطة القائمة . فقد كانت « مسبحة » التسميات التي « كرت » على لسان ريمون اده مناسبة لاكتشاف نوعية المعارضة المتوقعة لنهج السلطة في صفوف الطبقة الحاكمة — انها معارضة تكمن كل افضلياتها في كونها ليست مطالبة بان تنقل « حرتقاتها » الى حيز التنفيذ . معارضة لا تقل افلاسا وتخبطا عن الذين تدعي معارضتهم ، ولعل ريمون اده كان مصيبا عندما وصف ملاحظاته بانها « انتقاد ذاتي » لا معارضة ، انه ينطق بلسان فئة من السلطة والبرجوازية تعدد بعض عورات نظامها ، من منظارها هي ، مؤكدة في الوقت نفسه عجزها الكامل عن تقديم اي حل .

يبقى كلمة اخيرة . اراد مقدم البرنامج ، وجميع الذين « طبلوا وزمروا » للمناظرة ، ان يثبتوا ان مجرد قيام هذه المناظرة دليل على ان النظام الديمقراطي في « خير وعافية » في لبنان . سوف نرد على المستوى ذاته : هل تجرؤ اجهزة الاعلام على منح بضع دقائق لاحد مندوبي اليسار والاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية يعرض خلالها نظرة هذه القوى لقضايا الساعة والحلول التي تقدمها لها ؟ هل تجرؤ على اجراء مناظرة بين احد ممثلي السلطة — ايا كان ، مواليا ام معارضا — وبين احد ممثلي اليسار؟ اننا نتحداها لان تفعل !

لن نستشهد بالديمقراطيات البرجوازية الاميركية والاوروبية . تدعي البرجوازية اللبنانية تفوقها — في نظام التسامح « والتعايش » الطائفي في لبنان — على العنصرية الصهيونية في اسرائيل . لا بل ، تعتبر ان اساس عدائية اسرائيل للبنان تكمن في « حسده » في هذا « النموذج الناجح » للتعايش الطائفي والديمقراطية . خلال الانتخابات الاسرائيلية ، سمح للائحة سميت « اللائحة الاشتراكية الثورية » — الماركسية والمعادية للصهيونية والتي لا تمثل اكثر من عدة مئات من الاسرائيليين — سمح لمندوب هذه اللائحة ان يستخدم اجهزة الراديو والتلفزيون الاسرائيلية — لبضعة دقائق يوميا بالتأكيد — لكي يعرض برنامج لائحته ويدافع عنه .

فيا ايها المستجدون في الموالاة . ويا ايها المعارضون لاحتكار سواكم للمغانم والارباح والنفقات ، هل تجرأون على ان تحذوا حذو هذا النظام العنصري الاجرامي البشع القائم على التمييز الديني والطائفي ؟؟

بيان الحزب الديموقراطي الكردستاني (ايران) حول اعمال الجيش الشاهنشاهي ضد الثوار في عمان

ان نظام محمد رضا بهلوي المعادي للشعب يتهيأ للقيام بجريمة كبيرة . فقد أرسل ثلاثة افواج من الجيش الايراني وذلك محاولة منه قمع حركة الثوار في ظفار . ان هذه القوى المسلحة بأحدث الاسلحة الثقيلة والعصرية ذهبت لنجدة السلطان قابوس والوقوف ضد الشعب العماني البطل .. والطائرات الايرانية تقوم بقتل اهالي ظفار الابرياء . دبابات الجيش الشاهنشاهي تعبد الطريق للسلطان قابوس لضرب ثوار ظفار. يقوم الخبراء العسكريون الايرانيون بتعليم مرتزقة سلطان عمان اساليب مكافحة حرب العصابات .

وتقف مؤسسات الاعلام الايرانية بكل طاقاتها ضد ثوار ظفار ، وهي اظهار الاماني المقدسة لحركة الجماهير والحرب التحررية العادلة للشعب العماني بعكس ما هي عليها . وتنسج ضدها الاتهامات الباطلة لاجل الطعن في أصالتها ووطنيتها .

أيها المواطنون الشرفاء !

ان ثوار ظفار يناضلون في سبيل تحرير وطنهم ، وهدفهم الوحيد هو القضاء على سلطة الاستعمار ، وفرض سلطة الشعب ، وهذا بلا شك هو ايضا هدف الشعوب الايرانية والمناضلين في درب تحرير ايران .

ان اشتراك نظام الشاه في الحرب ضد ثوار ظفار دليل على عدائه للشعوب الايرانية والخليج ، وان الامبريالية والرجعية في الشرق الاوسط تحالفتا عمليا ضد شعوب المنطقة . ومن واجب القوى التحريرية والوطنية في الشرق الاوسط ان تتوحد وتقف ضد الاستعمار والقوى الرجعية ، وخاصة نظام الشاه وعلى الشعوب الايرانية ذات التقاليد الثورية ان لا تسمح لابنائها ان يحاربوا ضد تحرر الشعوب الاخرى . ويجب ان يعرف الثوار الايرانيون ان حرب نظام الشاه ضد حركة التحرر في عمان والخليج انما هي في نهاية المطاف ضد الحركة الوطنية الديموقراطية في ايران نفسها . وينبغي قطع يد الشاه التي امتدت لقتل ثوار ظفار ، انه واجب انساني واممي ووطني لكل من يناضل في سبيل تحرير ايران .

اننا نعلن تضامن وتأييد الجماهير الكردية والحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني مع الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج التي تقود القوى الثورية هناك . اننا لواثقون بأن الجماهير الكردية وبالاخص اعضاء ومؤازري حزبنا الذين رأوا الكثير من جرائم الجيش الايراني في كردستان ، تستنكر بكل قواها الاعمال المخزية التي يقوم بها النظام الايراني ضد ثوار ظفار .

اللجنة الكردية للحزب الديمقراطي الكردستاني – ايران ، كانون الثاني ١٩٧٤

ومن البارتي الديموقراطي الكردي اليساري في سوريا

كما اعلن حزب البارتي الديموقراطي الكردي اليساري في سوريا استنكاره للغزو الايراني واصدر بيانا جاء فيه:

ان حزبنا يعلن عن استنكاره الشديد لهذا الغزو الايراني المباشر ويدعو كل القوى الوطنية العربية الى التصدي له ومساندة الثورة بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج ، وحماية جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية ونظامها التقدمي . كما ويعلن حزبنا عن مشاعر العطف والمساندة من جانب شعبنا الكردي في سورية وجماهيره الكادحة تجاه اخوته ورفاقه الثوار ، ويعبر عن المزيد من السخط والاستنكار تجاه الغزو الايراني والدور القذر الذي يقوم به نظام الشاه العميل تجاه الحركات الثورية لشعوب المنطقة ، خاصة وأن لشعبنا الكردي وحركته الوطنية تجارب كثيرة ومريرة مع هذا النظام الذي سينهار عاجلا ام آجلا .

عاشت الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي .

عاش التضامن الاممي بين قوى الشعوب الثورية ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية

عاشت الاخوة العربية الكردية .

والخزى والعار للغزاة المعتدين .

اواخر كانون الثاني ١٩٧٤

المكتب السياسى
للبارتي الديموقراطي الكردي اليساري في سوريا

● هذا لا يعني أن الزيادة غير ضرورية ولكن مشكلتنا في الغلاء ومكافحته لا يتم الا بضرب الاحتكار الذي يشكل مع تبعية لبنان للسوق الاجنبية السبب الاساسي للغلاء .

كيف يمكن مكافحة الغلاء في هذا الظرف؟

١ – بتجميد كافة الاسعار والعمل على تخفيضها .

٢ – بتوسيع صلاحيات مكتب الحبوب ليشمل المواد الغذائية الاساسية وحصر استيرادها به ودن سماسرة .

٣ – زيادة التسليفات للتعاونيات الاستهلاكية مع الترخيص لها بالاستيراد المباشر واعفاء استيرادها من الضرائب .

٤ – بتخفيض الايجارات فورا ٢٥ بالمئة وتنفيذ مشاريع الاسكان الشعبي .

٥ – بأن يقوم صندوق الضمان الاجتماعي وحده باستيراد الادوية وتأمينها للمواطن بسعر الكلفة .

٦ – بشمول العمال الزراعيين بقوانين العمل والضمان الاجتماعي والصحي.

٧ – بالغاء المادة ٥٠ وتحريم التسريح الكيفي .

ايها الاخوة العمال والمستخدمون :

● لن نسمح لاي كان بضرب تحركنا وسننفذ اضرابنا العام ملتفين حول اتحاد نقاباتنا في كل مناطق الجنوب حتى تتحقق مطالبنا

عاش تضامن العمال وكل الجماهير الشعبية . والخزي والعار لسارقي رزق الشعب ومجوعيه

رسالة مفتوحة الى حكومة جمهورية مصر العربية من رابطة الطلبة في برلين الغربية

ان رابطة الطلبة العرب في برلين الغربية ترفض رفضا قاطعا السياسة الاستسلامية التي تمثلت نتائجها في الاتفاق المزري الذي تم بين مصر واسرائيل والتي تمخض عنها مؤتمر جنيف ..

وهي ترى ان هذه السياسة الاستسلامية مرفوضة مبدئيا لانها ترتكز على استراتيجية تقصد الى تصفية حركة التحرر الثورية العربية لمصلحة الامبريالية بعد أن كانت حركة التحرر هذه قد بدأت تهدد بصفة عملية مصالح الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية سياسيا وعلى صعيد الكفاح المسلح ممثلة في الثورات ابتداء بثورة ٢٣ تموز وانتهاء بالثورة الفلسطينية والثورة في الخليج العربي .

ان عملية التضليل التي يقوم بها دعاة الحلول الاستسلامية سواء كان ذلك عن طريق حرب اكتوبر التي اريد لها ان تكون جسرا لتمرير الحل السلمي (الاستسلامي) وابتلاعه للشعب العربي او عن طريق التذبذب بين مهاجمة امريكا في صباح اليوم ومغازلتها في مسائة والقول بامكانية تحييد موقف امريكا الامبريالي التي ترتبط مصالحها بمصالح الصهيونية وبذلك تشكل طرفا رئيسيا عدوا في الصراع الدائر .

ان النظام المصري بالاتفاق مع بعض الانظمة العربية الاخرى لم يهدف من وراء حرب اكتوبر تحقيق اهداف الجماهير العربية في ازالة العدوان ومواصلة الكفاح حتى القضاء على الصهيونية والامبريالية في المنطقة كما ادعى مضللا بانها حرب استنزاف طويلة الامد ، بل اراد منها ان ترغم اسرائيل على قبول الحل السلمي (ولو بالايهام) وان تجعل هذا الحل سائغا للشعب العربي .

وقد كان موقف امريكا يرمي الى فرض اسلوب جديد للتعامل بين الاطراف في المنطقة (المفاوضات) يبقى في اطار حل امريكي للمنطقة يضمن سلامة أسرائيل مستقبلا من جهة ويقوى من جهة اخرى مراكز الرجعية العربية ، التي اشتكت مرارا من الاحراج امام الشعب العربي لعدم اقدام امريكا على الضغط على اسرائيل من اجل قبول حل سلمي .

وعلى الرغم من ان الشعب العربي قد اثبت من خلال حرب اكتوبر استعداده للتضحية وارادته للكفاح ومقدرته على القتال ، الا ان هذه الحرب بقيت في الاطار الذي خطط لها وهو تمرير الحل الاستسلامي .

اننا نشجب ونرفض بشدة كل ما يحدث حاليا في الساحة العربية بما فيه اضطهاد الشباب العربي التقدمي في مصر وبعض الدول العربية الاخرى ونهيب بالقوى التقدمية الوثوب لتحمل اعبائها في هذه المرحلة رغم كل الحملات ورغم كل الصعاب .

عاش نضال الامة العربية من اجل التحرر من الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية

رابطة الطلبة العرب – برلين الغربية

مهرجان خطابي للاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية لدعم الحملة الشعبية ضد الغلاء والاحتكار

تقيم الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية مهرجانا خطابيا كبيرا تحت شعار « النضال ضد الغلاء والاحتكار » ومن اجل قانون عادل للايجارات يتحدث فيه :

الدكتور عبد المجيد الرافعي	ابراهيم عيسى
النقابي حسيب عبد الجواد	رفيق سمهون
انور الفطايري	محسن ابراهيم

وذلك في تمام الساعة السادسة من مساء الثلاثاء الواقع في ٥ شباط القادم عشية الاضراب العمالي العام في قاعة سينما بيروت كورنيش المزرعة .

أربع نقابات في الجنوب تطالب بتنفيذ الاضراب العام

اصدرت اربع نقابات في الجنوب بيانا مشتركا أكدت فيه على تنفيذ الاضراب العام .. وهذه النقابات هي :

١ – نقابة عمال الافران

٢ – نقابة عمال المقاهي والمطاعم والحلويات

٣ – نقابة عمال القصابين

٤ – نقابة عمال ومستخدمي التجارة

وقد جاء في البيان :

لماذا نصر على تنفيذ الاضراب العام ؟

● لان زيادة ١٠ بالمئة على الاجور مع اننا لا نستفيد منها كليا لا تكفي ولان الاسعار ارتفعت وما زالت في تصاعد مستمر.

● لان الحد الادنى الجديد ٢٧٥ ليرة لبنانية اذا أستفدنا منه لا ينقذ عائلة من الجوع . ولكن ما الذي جعل الدولة تسارع الى اقرار الزيادة .

● لقد اقرت الزيادة لانها احست بالغضبة التي تجتاح جماهير العمال والمستخدمين ضد المحتكرين .

● اقرت الزيادة لكي تعطي لبعض العناصر المستزلة لها في قيادة الاتحاد العام سلاحا توقف به اضرابنا العام .

● ان وعود الدولة لن تخدع احدا .

الحرية

اصحاب الامتياز
محسن ابراهيم وشركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر

المدير المسؤول
انور نصار

المدير الاداري
ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير
شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب – منطقة العاملية – محلة راس النبع – بناية فؤاد درويش هاتف : ٢٤٧٥٥٢ – ص. ب. ٨٥٧ بيروت لبنان

فك الارتباط على جبهة النفط وحساب الربح والخسارة

●● **بعد فك الارتباط على جبهة القتال ، بدأ التمهيد لفك الارتباط على جبهة النفط !**

هذا على كل حال ما دعا اليه السادات عندما ناشد الدول العربية المنتجة للنفط ان ترفع الحظر عن شحن النفط الى الولايات المتحدة الاميركية . وهذا ما طالب به نيكسون في خطابه الاخير ، مذكرا بأن عددا من الزعماء العرب وعده برفع الحظر على اميركا بعد تحقيق فك الارتباط على الجبهة المصرية – الاسرائيلية (من هم هؤلاء الزعماء العرب الاصدقاء للاميركيين ، السادات بالتأكيد الذي دعا علنا لرفع حظر النفط ، والملك فيصل الذي وعد سرا بذلك !)

ان سياسة الحلول الجزئية على الجبهة العسكرية – السياسية تنسحب على جبهة النفط . فمدخل التسوية المصرية – الاسرائيلية يستبعد حكما اي جهد منسق وموحد على كافة الجبهات – أكانت جبهات القتال ام جبهة النفط . والاصرار على عدم رفع الحظر الا لقاء التعهد بانسحاب اسرائيل من كامل الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ يفقد كل معناه طالما ان فك الارتباط على جبهة القتال لم يرتبط لا بجدول زمني بالانسحاب من كامل سيناء ولا هو ارتبط بالانسحاب من باقي الاراضي العربية المحتلة وبانتزاع الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

ومهما يكن من امر فك الارتباط على جبهة النفط ، فان الوقت قد حان لابداء بعض الملاحظات الاولية على « معركة النفط » من منظار اشمل من مجرد تأثيرها على مجرى حرب تشرين ونتائجها . لقد كان من نتائج هذه المعركة ارتباط العودة عن تخفيض انتاج النفط خلال الاشهر الاخيرة ، بارتفاع كبير في اسعار النفط ونمط العلاقات بين الدول المنتجة للنفط والاحتكارات العالمية .

ان كامل نتائج حرب النفط ابعد من ان تحصى الان . وهي اشمل من نطاق هذا التعليق ، لكن كل ذلك لا يمنع من الاجابات الاولية على السؤال : من ربح ومن خسر في معركة النفط الاخيرة ؟

الرابح الاكبر : الامبريالية الاميركية

ان خفض انتاج النفط خلال عدة اسابيع ، وفرض الحظر على شحنه للولايات المتحدة الاميركية ، قد ضاعف من ازمة الطاقة في اميركا وحمل الاقتصاد الاميركي والمواطنين الاميركيين اعباء وازعاجات شتى . هذا امر لا مجال للجدال حوله . ولكن ، بالرغم من كل ذلك ، تبقى حقيقة اساسية : ان الحصيلة الاجمالية لمعركة النفط جاءت في خدمة الامبريالية الاميركية اولا واخيرا . كيف ؟

□ ان الخفض المؤقت لانتاج النفط ، ورفع اسعاره ، قد اسهم اسهاما كبيرا في ضرب اقتصاديات اوروبا واليابان ، وهما الطرفان الغربيان الاكثر اعتمادا على النفط العربي . والهزة التي اصابت اوروبا واليابان تفيد اولا واخيرا في تقليص قدرة هذين الطرفين على المنافسة الاقتصادية تجاه الولايات المتحدة الاميركية . واذا كان هذان الطرفان قد برزا كقوة تحدي ومنافسة للهيمنة الاميركية المطلقة على العالم الرأسمالي ، فما من شك في ان نتيجة من نتائج معركة النفط الاخيرة كانت التقليص من قوة التحدي والمنافسة التي يملكانها .

□ ان استعادة الدولار لموقع قوة جديد هو وجه بارز من اوجه تعديل العلاقة بين اوروبا واليابان من جهة واميركا من جهة ثانية . على اثر الخفض المتتالي للدولار وتزايد العجز في ميزان المدفوعات الاميركي على امتداد الاعوام الاخيرة ، برزت رغبة لدى عديد من الدول والانظمة في التخلي عن الدولار لصالح الذهب او العملات القوية كالمارك الالماني والين الياباني . الا ان حدة ازمة الطاقة في اوروبا واليابان ادت الى تزايد الطلب على المنتجات الاميركية في الاسواق العالمية بعد انخفاض اسعارها بالمقارنة مع الاسعار الاوروبية واليابانية ، مما ادى الى تحسين اوضاع ميزان المدفوعات الاميركي مثلما ادى الى احداث خلل بالغ في موازين المدفوعات لدول اوروبا واليابان .

من اجل اعطاء هذه التحولات كامل فعاليتها . اتخذ نيكسون عددا من الاجراءات الاقتصادية الهامة . **فالغى القيود على خروج رؤوس الاموال من الولايات المتحدة ،** والغى الضريبة على الاستثمارات الاميركية في السندات بالخارج ، وكان قد اعلن تخفيض الضرائب على اموال غير الاميركيين المودعة في المصارف الاميركية . ان كامل نتائج هذه الاجراءات ستظهر في سياق هذا المقال . يكفي هنا ان نسجل انها ترمي الى استعادة اميركا لمركزها كمركز عالمي للمال على حساب بريطانيا ، بعدما انهار مركز لندن بتدهور قيمة الجنيه الاسترليني .

وليس هذا وحسب . بل ان هناك سببا آخر لتدعيم موقع الدولار على حساب باقي العملات العالمية . وهذا السبب هو ارتفاع اسعار النفط .. ان سيطرة الاحتكارات الاميركية على اقتصاد النفط تقضي بان تتم كل معاملات بيع وشراء النفط بالدولارات .. والواقع ان ارتفاع اسعار النفط الهائل ، وتزايد عملياته ، يؤدي الى تزايد الطلب على الدولار . وتزايد الطلب على الدولار يساهم في استعادته لبعض نفوذه المفقود .

ارباح فاحشة لاحتكارات النفط

□ هل ادت اجراءات خفض انتاج النفط ، والحظر على شحنه الى الولايات المتحدة الاميركية والارتفاع الهائل في اسعاره الى عرقلة معدلات الربح لدى شركات النفط ؟ الحقيقة انها ادت الى نتيجة عكسية . لقد سجلت احتكارات النفط خلال عام ١٩٧٣ اعلى معدلات ربح لها منذ سنين .

ان الكارتل العالمي للنفط يضم سبع شركات ، معظمها تحت السيطرة الاميركية ، هي : اكسون ، موبيل ، تكساكو ، غالف اويل ، ستاندارد اويل اوف انديانا ، شل ، ستاندارد اويل اوف كليفورنيا . ولقد صرحت اربعة من هذه الشركات عن ارباحها لعام ١٩٧٣ . حققت شركة اكسون ٢٫٤٤٠ مليون دولار ربحا لعام ١٩٧٣ (بزيادة قدرها ٥٢ بالمئة على ارباحها عام ١٩٧٢) . أما ارباح شركة « تكساكو » فقد ارتفعت بنسبة ٤٥ بالمئة ، وشركة « موبيل » بنسبة ٤٧ وشركة « شل » بنسبة ٢٨ بالمئة بالمقارنة مع العام ١٩٧٢

واذا اخذنا الربع الاخير من العام الماضي اي الاشهر التي شهدت خفض الانتاج وحظر الشحن لاميركا – فنجد ان اعلى معدلات الربح قد تحققت خلال هذه الاشهر الثلاثة .

الشركة	الربع الأخير من عام ١٩٧٣ بملايين الدولارات	الربع الأخير من عام ١٩٧٢ بملايين الدولارات	نسبة الزيادة في الربح
اكسون	٧٨٤	٤٩٣	٪٥٩
تكساكو	٤٥٤	٢٦٧	٪٧٠
موبيل	٢٧٢	١٦٢	٪٦٨

المبعدون الثمانية في القاهرة : نناضل من اجل قيام سلطة وطنية فوق التراب الفلسطيني

وصل الى القاهرة في ٢٩ – ١ – ١٩٧٤ ، القادة الفلسطينيون الثمانية الذين ابعدتهم سلطات الاحتلال عن الضفة الغربية . وقد اجرى المناضلون الثمانية عدة لقاءات مع المسؤولين المصريين والمؤسسات الشعبية المصرية والفلسطينية . وفي كل اللقاءات قدم القادة عرضا وافيا عن نضال الشعب الفلسطيني من اجل مقاومة الاحتلال واحباط المخططات الصهيونية واكدوا تمسك الشعب تحت الاحتلال بضرورة تأكيد حقه في تقرير مصيره على تراب وطنه واقامة سلطته الوطنية فوق التراب الفلسطيني .

واضاف القادة المبعدون ان الجبهة الوطنية الفلسطينية التي تشكلت في الاراضي المحتلة والتي تضم كافة القوى السياسية والمنظمات النقابية والمهنية والشعبية الاخرى والشخصيات الوطنية الفلسطينية تعتبر نفسها جزء لا يتجزأ من منظمة التحرير الفلسطينية .

هذا ولا تخفي الشركات السبع المكونة لكارتل النفط العالمي أن هذه الارباح متأتية من عملياتها في خارج الولايات المتحدة . وهذه على كل حال الحجة التي تقدمها امام مطالبات بعض أوساط الرأي العام الاميركي بزيادة الضرائب على ارباحها ، واستثمارها أزمة الطاقة الاميركية لجني ارباح فاحشة .

ولا تقتصر مكاسب كارتل النفط على هذه النسبة المرتفعة من الارباح فقد سجلت مكسبا آخر له أهمية قصوى على المدى البعيد . مع ارتفاع أسعار النفط ، تقلصت الفوارق بين النفط كمصدر للطاقة وبين مصادر الطاقة الاخرى ، وعلى الاخص الطاقة الذرية . وهكذا ، فان تنشيط استخدام الذرة لتوليد الطاقة باسعار معقولة وقادرة على المنافسة بات امرا ممكنا . والحقيقة أن كارتيل النفط عمد الى السيطرة على معظم الشركات التي تستخدم الذرة لانتاج الطاقة عن طريق شراء اسهمها خلال السنوات القليلة الماضية . وها انه يستطيع تشغيل هذه الشركات الان وجني ارباح اضافية منها والاستفادة من حالة القلق التي تسود العالم الرأسمالي حول مصادر النفط .

الخاسر الاكبر : شعوب آسيا وأفريقيا واميركا اللاتينية

اذا كانت الامبريالية الاميركية هي الرابح الاكبر من معركة النفط الاخيرة ، فمما لا شك فيه ان الخاسر الاكبر في هذه المعركة هو شعوب آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية . فهذه الشعوب تعيش تاريخيا هذه المفارقة القاتلة : تبيع موادها الاولية للدول الاستعمارية بابخس الاثمان وتشتري هذه الموادمصنعة ، باثمان فاحشة . وليس هذا وحسب ، بل أنها باتت مضطرة الان لدفع ثمن النفط — كمولد للطاقة — اضعاف اضعاف ما كان عليه قبل أشهر .

وطبيعي ان تطلب هذه الشعوب وأنظمتها من الدول المنتجة للنفط الالتزام بالحد الادنى من متطلبات التضامن بين البلدان المتخلفة وتخفيض اسعار النفط المصدر اليها . الا ان الانظمة النفطية ، وعلى رأسها الانظمة العربية ، رفضت الاخذ بعين الاعتبار الاعباء الفادحة المترتبة على باقي البلدان المتخلفة من جراء رفع اسعار النفط ومعاملتها معاملة خاصة في هذا المجال .

معركة النفط عربيا : من يستفيد من الـ ٥٠ مليار دولار ؟

ما من شك في ان معركة النفط الاخيرة قد عجلت في فرض نسب مشاركة عالية بين الدول المنتجة للنفط والاحتكارات الكبرى ، كما انها ادت الى تدفق ما يزيد عن ٥٠ مليار دولار اضافي الى خزائن الانظمة العربية المنتجة للنفط . لكن السؤال الرئيسي هو : من سيستفيد من هذه الثروات الضخمة وكيف ؟ فكل شيء يعتمد على كيفية التصرف بهذه الاموال .

الجواب ليس عسيرا . في ظل سيطرة الانظمة العشائرية — الاقطاعية المرتبطة بالاستعمار الجديد ، يمكن القول بثقة أن القسط الاوفر من هذه الاموال سيعاد ضخه الى دول الغرب الرأسمالي وانه سيساهم في تعزيز قدرات القمع والارهاب لدى هذه الانظمة ليس فقط ضد شعوبها ، وانما ضد شعوب المنطقة قاطبة .

الوسائل التي تعتمدها مختلف اطراف المعسكر الامبريالي لاستعادة هذه المليارات التي اضطرت لدفعها ثمنا لارتفاع اسعار النفط اخذت تتكشف الواحدة تلو الاخرى : سعي اليابان لزيادة مبيعاتها للمنطقة ، شراء رؤوس الاموال الاميركية لعدد جديد من المصارف اللبنانية (راجع المقال الصفحة السادسة) اجراءات نيكسون الاقتصادية الاخيرة ، زيارة وزير خارجية فرنسا الاخيرة للمنطقة وغيرها .. وغيرها .

الخطة الاميركية لا تشكو من الغموض . بالاضافة لجهد تنمية التبادل مع الدول العربية المنتجة للنفط ، ينصب الجهد حاليا على استدراج القسم الاكبر من **المليارات العربية** لتوظف في الولايات المتحدة نفسها او الدخول في مشاريع مشتركة اميركية — عربية حيثما امكن ذلك . وان الغاء القيود على خروج رؤوس الاموال الاميركية من الولايات المتحدة مساهمة كبرى في هذا المجال . أما خفض الضريبة على اموال غير الاميركيين المودعة في المصارف الاجنبية ، فمحاولة لاستدراج الودائع العربية (واهمها الودائع الكويتية والسعودية في بريطانيا) الى المصارف الاميركية وتشجيع الدول العربية المنتجة للنفط على ايداع اموالها الجديدة في هذه المصارف .

ان ابرز نتيجة لهذا التسابق على اصطياد المليارات العربية الجديدة هي احتدام المنافسة الاميركية — الاوروبية على اقتسام المغانم ونهب الثروات في الوطن العربي . وفي هذا السياق وحده تفهم جولة **ميشيل جوبير** الاخيرة الى الكويت والسعودية وسوريا .

جولة جوبير : قطف ثمار الموقف الاوروبي من حرب تشرين

لا شك بأن ميشيل جوبير — وزير خارجية فرنسا — وطأ ارضا محرمة في جولته الاخيرة . فبالاستناد الى الموقف الفرنسي الايجابي خلال حرب تشرين ، تسعى فرنسا الان الى ايجاد موطئ قدم لها في منطقة الجزيرة والخليج — التي كانت حتى الامس القريب منطقة صيد مقفلة للامبريالية الاميركية وشريكها الاصغر — بريطانيا .

بموجب الاتفاقية المفترض عقدها بين السعودية وفرنسا ، سوف تزود السعودية فرنسا بحوالي ٨٠٠ مليون طن من النفط ، تؤمن حوالي ربع استهلاك الاخيرة من النفط خلال العشرين سنة القادمة .

تسعى فرنسا الى استعادة معظم المليارات التي ستدفعها على امتداد العقدين القادمين ثمنا للنفط . من هنا كان اول مطلب تقدم به جوبير هو اعطاء الاولوية في التعامل بين العرب ودول العالم لاوروبا ولفرنسا بوجه خاص .

وعلى الرغم من ان زيارة جوبير كانت تمهيدية (فقد وعد بالعودة ومعه رجال اعمال فرنسيون) فان ما جرى بحثه خلالها يعطي فكرة واضحة عن العروض الفرنسية .

أول ما يجب التوكيد عليه هو أن فرنسا قد عقدت صفقة سلاح ضخمة مع السعودية سوف تزودها بموجبها بـ ٣٨ طائرة ميراج من طراز « اي ٣ » (ثمن الطائرة الواحدة ٧٫٤٠٠٫٠٠٠ فرنك فرنسي) و٢٧٥ دبابة من طراز « ا.م. اكس. ٣٠ » وصواريخ مضادة للدبابات . وليس هذا وحسب ، فان فرنسا قد تعهدت بتزويد الدبابات المباعة باحدث الوسائل الالكترونية : جهاز توجيه القذائف بواسطة « لايزر » ، يجعل من الدبابات السعودية احدث الدبابات تجهيزا في المنطقة بأسرها .

أما العروض الفرنسية ، فكانت كثيرة ، استثمارات عربية — فرنسية مشتركة في افريقيا (مال عربي وتقنية فرنسية) ، طائرات ميراج بدأت المفاوضات بشأنها ، مصفاة نفط مشتركة في مارسيليا ، استجلاب الودائع العربية للمصارف الفرنسية ، مصانع للسعودية بكامل آلاتها ومعداتها ومهندسيها الى آخره !.

ان نظرة سريعة الى هذه المشاريع تبين ان الطابع الغالب عليها هو البعد عن اهتمامات وقضايا التنمية الحقيقية للشعوب العربية . الاموال العربية للاستثمار في افريقيا مساهمة مباشرة في الابقاء على النفوذ الفرنسي الاستعماري الجديد في بعض الاقطار الافريقية . الودائع المزمع استدراجها الى فرنسا واوروبا ليست اكثر من هدر وتجميد للثروة القومية . أما السلاح ، فمعروف انه لن يستخدم ضد اسرائيل ولا من اجل درء التوسعية الايرانية ، وانما سيكون اداة قمع مسلطة على شعب الجزيرة واليمن والخليج . ولا يخفى على احد أن الهدف الرئيسي الذي سيستخدم هذا السلاح من اجله هو تصعيد التآمر على جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والثورة في اقليم ظفار .

معركة هزت أركان النظام الرأسمالي تنتهي بمثل هذه النتائج الهزيلة !.

ان « معركة النفط » قد اعطت العرب لمحة ، ولو سريعة ، ليس فقط عن مبلغ قوتهم وانما ايضا عن ضخامة تأثير نضالهم التحرري . في غضون اشهر قليلة من خفض انتاج النفط وحظر شحنه الى الولايات المتحدة ، اكتشف العالم مدى ضخامة الاعتماد على النفط العربي ومدى امساك الامة العربية بخناق المجتمع الصناعي الرأسمالي بأسره . فلاول مرة في تاريخ النضال التحرري للشعوب ، يتضح على الملأ مدى التأزم والارتباك الذي يحدثه ليس تأميم مصدر اساسي للطاقة ، وانما مجرد خفض انتاجه ، في مجمل فروع الحياة في الدول الاستعمارية . وليس من مثال على اعتماد الرأسمالية — الامبريالية على عملياتها في البلدان المتخلفة لمضاعفة ارباحها والحفاظ على وجودها القلق ، أفضل من المثال الذي قدمته معركة خفض انتاج النفط ! وليس من معركة خاضتها شعوب العالم الثالث تثبت ضخامة دور هذه الشعوب في تقويض الامبريالية مثل هذه المعركة .

على أن ضخامة الامكانات التي يملكها سلاح النفط العربي تبرز بوضوح اكبر مدى تخاذل وتبعية الذين استخدموه وحولوه من سلاح جبار بيد شعوب الامة العربية الى سلاح عليها . ففي ظل الانظمة الرجعية العميلة وظل بعض الانظمة البرجوازية انقلب السحر على الساحر : فك الارتباط على جبهة القتال يفك الارتباط على جبهة النفط . ويحرم الجبهات الاخرى من فرصة الافادة من ضغط سلاح النفط لتحسين شروط خضوعها لتسوية مذلة أصلا . خمسون مليار دولار تضاف الى الثروة القومية للامة العربية مهددة للتحول كلها الى وسيلة لتدعيم النظام الاستعماري العالمي ، وانقاذه من أزماته ، اي الى عوامل جديدة في هدر هذه الثروة ومضاعفة نهب واستغلال الشعوب العربية .

●●●

على ان الجماهير العربية تعلمت دروسا بليغة من هذه المعركة ، فقد اكتشفت ضخامة سلاح النفط الذي تملكه . فما من منطقة من مناطق القارات الثلاث قادرة على خلخلة النظام الامبريالي بقدر ما تستطيعه منطقتنا . واذا كان ذلك يفسر شراسة العدوانية الامبريالية لتطويع واخضاع شعوبنا ، فانه يفتح ايضا كوة على المستقبل الزاهر الذي يحق لجماهيرنا التطلع اليه في ظل اوضاع تسيطر فيها على ثرواتها وتسخرها للتنمية الاقتصادية وخدمة الشعب . وأخيرا ، تعلمت جماهيرنا ، وسوف تتعلم اكثر فأكثر ، مدى ارتباط قدرتها على تحقيق هذا الهدف بضرورة النضال لاسقاط الانظمة المسكة حاليا بسلاح النفط ، وبالثروة النفطية . هذه الانظمة التي تحول سلاح النفط الى سلاح ضد شعوبها ، والتي تحول الثروة القومية العظيمة الى عامل بؤس وجوع وتشرد .

احكام الاعدام للمناضلين مستمرة في المغرب !.

« وجبة جديدة » من الاعدامات في المغرب ، فبعد اعدام ١٥ مناضلا في تشرين الثاني الماضي (كما اشارت « الحرية » في حينه) اصدرت المحكمة العسكرية في القنيطرة حكما جديدا باعدام ستة مناضلين جدد بتهم « المس بأمن الدولة » ..

والمناضلون الستة هم :

الادريسي الملياني ، وجناح بو جمعة ، وميري بو جمعة ، والحجيوي محمد ، وسعيد اوصياس ، وحوجا اوجمو .

والجدير بالذكر ان هناك عدة افواج من المناضلين من مختلف الاتجاهات التقدمية والوطنية معتقلين ومحالين الى المحاكمة العسكرية في القنيطرة والدار البيضاء .

والمناضلون الذين صدرت بحقهم احكام الاعدامات متهمون بالتحضير لعمليات مسلحة في الريف .. أما الاخرون فمتهمون بالاشتراك في نضالات جماهيرية ونقابية وطلابية « وبانشاء تنظيمات سرية » .

وبالرغم من الاستنكار الواسع لاحكام الاعدام السابقة ، فان السلطات المغربية لم تتورع عن اصدار احكام جديدة ..

ومرة اخرى ندعو « الحرية » الى التضامن وتنظيم حملة استنكار واسعة في الوطن العربي وخارجه ضد هذه الاحكام الغاشمة للسلطات المغربية ، لانقاذ هؤلاء المناضلين من الاعدام ..

الطبقة العاملة واضراب ٦ شباط

« شبعنا وعودا . الاضراب يجب أن ينفذ حتى تحقيق كل مطالب العمال »

موعد تنفيذ اضراب ٦ شباط يقترب . ومعه تزداد حدة الحديث عن ضرورة قيامه .. فرغم « النغمات » الصادرة عن بعض اركان الاتحاد العمالي العام . والقائلة . بان « ايجابية » الدولة يجب ان تجابه بـ « ايجابية » عمالية . فان الجرأة مازالت تنقص هؤلاء الاركان لاعلان موقفهم الصريح : مع تنفيذ الاضراب . او مع تعليقه .

عدم الصراحة . ليس منبعه « التكتكة » على السلطة . بقدر ما يخشى رد الفعل العمالي العارم الذي سينتصب امام اي تراجع او مساومة على المطالب العمالية التسعة ..

« كفانا تأجيلا .. ووعودا » .. هذا ما تقوله القاعدة العمالية . التي ترفض ان تضع في حسابها لعبة الاسترضاءات السياسية والنقابية . فالاضراب تأجل بما فيه الكفاية .. والوعود كثرت حتى اتخمت رؤوس العاملين بها .. والمقررات التي تتخذها السلطة . ما زالت جزئية .

وحلولها . تستحق بالكاد هذا الاسم .. فقرار منع تصدير المواد الغذائية لم يكد يصدر . حتى رافقته انباء الوساطات وتهريب البضائع ..

ماذا يقول اليمين النقابي ؟

غبريال خوري رئيس الاتحاد العمالي ، لم يستطع الجزم ، قبل اربعة ايام من الاضراب ، ان كان سينفذ ام لا ..

— والسبب يا شيخ غبريال ؟

● .. الدولة ايجابية ، ونحن لا نحب الفوضى .. وعلى كل حال مجلس المندوبين سيبت في ٤ الشهر الجاري — الاثنين — بالموضوع ..

— اليس لديكم مقترحات معينة تقدمونها لمجلس المندوبين حول الاضراب ؟

● وزير العمل اثبت ايجابية رائعة وكذلك مجلس الوزراء ، ونحن نترقب خطوات ايجابية مماثلة ..

— لنفترض ان الاضراب نفذ ، وهذا ما تنتظره كل الطبقة العاملة ، بعد عمليات التأجيل والاجتماعات المتكررة .. كيف سيكون شكل التنفيذ ؟

● اعتدنا خلال اضراباتنا كلها ان لانغادر أماكن عملنا .. نحن ضد المظاهرات .. اذا ارادت الاحزاب والتنظيمات السياسية ان تتظاهر فهم احرار ، اما نحن فندعو للبقاء في اماكن العمل .

عبد الجواد : مصرون على تنفيذ الاضراب ولو تخاذل اليمين النقابي

حسيب عبد الجواد ، رئيس اتحاد عمال الجنوب يرى ان الاضراب يجب ان ينفذ « طالما ان المطالب الاساسية لم تتحقق .. اذ لا تكفي الايجابية اللفظية غير المقترنة بالاعمال التنفيذية للقول ان موقف الدولة ايجابي ، وبالتالي يجب ان نرد بموقف مماثل .. » .. هذا ما يقوله رئيس اتحاد عمال الجنوب .. ويضيف :

— ما رأيك بتصريحات الصناعيين ، وكيف يمكن ان يتخذ التعبير عن الاضراب اشكاله ، وما هي المطالب التي تتمسكون بها حتى النهاية ؟

● لا رد على الصناعيين ، سوى اننا لا يمكن ان نقبل ان تكون « لعبة » حماية الصناعة الوطنية مدخلا للحفاظ على احتكاراتهم ، وبالنسبة للاضراب ، فنحن ، في الجنوب ، لن نكتفي بالبقاء في اماكن العمل ، وعلى كل حال ، لقد بدأت المظاهرات والمهرجانات الشعبية منذ الان . اما المطالب التي قد نعلق الاضراب اذا تحققت فهي : تعديل قانون الايجارات ، وتجميد الاسعار ، وتوسيع صلاحية مكتب الحبوب ، وشمول العمال الزراعيين بتقديمات الضمان ، وتعديل المادة ٥٠ من قانون العمل .. ولو علق الاتحاد العمالي العام الاضراب ، قبل تحقيق هذه المطالب ، فان هناك موقفا مغايرا تماما ، هو الاستمرار به ، وتنفيذه .

ماذا يقول العمال ؟

☐ ناصر شحادة ، عامل في الشركة الصناعية للغزل والنسيج (جبر) ، متزوج واب لولدين ، حياته صورة ومثال لوضع فئة عمالية من الطبقة الكادحة : دخلي اليومي ١٥ ليرة ، بدل ٨ ساعات عمل ، ادفع من اصله ثمن خبز وطعام ودخان ٨ ليرات ، ويبقى ٧ ليرات ، علي ان اغطي بها ايجار المنزل ، والطبابة ، والكساء ، والمستلزمات الاساسية للحياة اليومية .

— .. وزيادة الاجور .. هل تحل المشكلة بنظرك ؟

● هذا الدواء فقد مفعوله ، لان كل زيادة في الاجر ، تجر معها ارتفاعا في الاسعار ، وبالتالي ، لا يمكن ان يكون حل المشكلة بهذا الشكل ، الا اذا ارتبطت الزيادة بعملية تجميد للاسعار . ونحن نضع الاتحاد العمالي ، الذي لنا تحفظات على مدى تمثيل القيمين عليه للطموحات العمالية ، امام امتحان اخير ، هو تنفيذ اضراب ٦ شباط .. ولا يمكن ان نقبل ، ابدا ، بتحقيق بعض المطالب المطروحة ، كفانا وعودا ، وعلى الدولة كما وجدت الجرأة على الغاء المرسوم ١٩٤٣ لصالح التجار ، ان تكون جريئة ، ولو مرة واحدة ، فتنفذ ، على الاقل ، وباخلاص المشاريع والقرارات التي تعدنا بها.

ثقتنا بالقيادة النقابية مرهونة بما تحققه

☐ حسن العاشق ، عامل اخر في الشركة ذاتها ، اختصر انعكاسات زيادة الاجور : يعطونا باليسار ، ما يأخذوه باليمين .. نقبض ١٠ بالمائة بدل غلاء معيشة ، ولا نلبث ان ندفعها مضاعفة .. السباق مستمر ، لا يتغير اتجاهه ، ونحن ضحاياه .

— والحل !؟

● النظام لا يمكن ان يعطينا حقوقنا دون ضغط .. وعلينا ، حاليا ، ان نحصل عليها بكافة اشكال النضال ضد الاستغلال .. تصور ان راتبي اليومي يتفاوت بين الـ ١٠ ليرات والـ ١٤ ليرة ، لان الاجر هو على القطعة (مدة العمل ٨ ساعات) ، ادفع منه ١٢٥ ثمن دخان ، و٥٠ اجرة سرفيس ، و٦ ليرات مصروف للمنزل ، وليرتين على الاقل لطعامي في العمل ، فيبقى حوالي ٤ ليرات ، في افضل الحالات يجب ان تكفي اجرة للمنزل ، وبدل الماء والكهرباء ، وكلفة الطبابة .. لذلك نشدد على ضرورة تنفيذ اضراب ٦ شباط ، وثقتنا بالاتحاد العمالي العام مشروطة به ، علما بان تحقيق مطلب او اثنين ، لا يعني اننا نلنا حقوقنا ، بل على العكس ، يشجعنا على المضي في تنفيذ اضرابنا لنيل كل المطالب .

زودات الاجور لا تصيب الاف المياومين

☐ طلعت اخضر ، واحد من فئة عمالية ، لم يصلها « رذاذ » رفع الحد الادنى للاجور ، او رفع بدل غلاء المعيشة .. وضعه المعيشي نموذج لابشع صور الاستغلال .. لا عمل دائم ، لا راتب ثابت ، لا ضمان صحي او اجتماعي .. اي .. لا يشده لهذا المجتمع سوى اراده التغيير .. عمره اصغر من مأساته بكثير ، وموقع عمله ، وحده يوازي المأساة بحجمه .. في المرفأ تنطلق الازمة والحل ، الاولى تجسد في اللهاث اليومي وراء « المريس » لمنح طلعت ورفاقه « فيشة العمل » ، والثاني يبرز الامكانية الوحيدة لتأمين قوته وزوجته وطفليه .

ويلتفت طلعت حواليه ، يبحث عن كلمات تعبر عن حقيقة وضعه :

● زادوا الاجور .. جيد .. ولكن ماذا يصيب امثالي من جراء هذا الحل ؟.. لا شيء ، بل على العكس ، ستتعمق مشكلتنا ، لان زيادة الاجور ستزيد الاسعار ، باعتبار الذين فوق يعطون الذين تحت عشرة ليأخذوا منهم عشرين ، وبالتالي فانهم سيأخذون مني العشرين دون ان اكون قد حصلت حتى على خمسة .. المطلوب تجميد الاسعار ، وتأمين الضمانات الاجتماعية ، ووضع قانون ايجارات يمثل مصالح الكادحين ، انا مثلا احصل يوميا ، اذا اشتغلت على ٨ ليرات ونصف ، وهذا ما ادفعه : ليرة اجرة طريق من البيت الى العمل ، وليرتين ونصف ثمن طعام ودخان خلال العمل ، و٤ ليرات مصروف البيت ، هذا اذا اكلنا برغل فقط (لا نذوق اللحمة الا مرة في الشهر ، اذا كان حظنا بيفلق الصخر) وليرة ثمن حليب لطفلي ، وليرة ثمن خبز ، اي ان مجموع المصروف هو ٩ ليرات ، بزيادة ليرة عن المدخول ، دون حساب ايجار المنزل .. ولذلك تراني دائما مديونا ، مما منعني من طلب مد الماء والكهرباء الى المنزل .

☐ يونس ياسين ، مياوم اخر في المرفأ ، امكانية العمل متوفرة له خلال ١٥ يوما فقط من كل شهر ، لقاء ٨ ليرات و٦٥ قرشا لليوم الواحد .. ومع يونس ، نكتشف عنصرا جديدا في لعبة الاستغلال .. المسؤول عن العمل يحسم ١٥ قرشا من الاجرة اليومية بدل انتساب لصندوق الضمان ، علما بان الضمان بالنسبة ليونس ورفاقه ، كالعملة النادرة ، يسمعون به ولا تصلهم نعمه .. ولكن ماذا بامكانهم ان يفعلوا ؟.. السؤال طرحه يونس ، واردفه بالقول : شيخ العتالة ، مثل الرب الذي يخلق الانسان ، اي رضاه اهم ما في الوجود ، وهو اعتاد التلذذ بسماع نداءاتنا .. الله يخليك .. يوفقك .. دبرنا بدنا نشتغل .. في البدء سارت الاحوال جيدا ، طبعا بالمعنى الذي نفهمه نحن ، لكنه لم يلبث أن اكتشف اني ورفاقي متضامنون ونشكل كتلة واحدة ، فرفض ان يشغلنا . فاتجهنا الى ريس اخر .. وهكذا .. تمضي حياتنا .. لا يمكن ان نعيش الا هكذا في ظل دولة يسيطر عليها اصحاب الملايين والتجار والمحتكرون ...

لن يعطونا حقوقنا الا تحت الضغط

والمطلوب وقفة صلبة ، لانهم لا يمكن ان يعطونا حقوقنا الا اذا اجبرناهم .. الغلاء قتل الدنيا ، وهم لا يكترثون .. نموت قبل ان نحصل على الدواء ، وهم لا يهتمون نطرد من المنازل لاننا لا نستطيع دفع بدلات

الايجار ، وهم في بيوتهم ينعمون بالدفء ، وما نراه نحن في الحلم ، يجدونه هـم في الحقيقة .. ولذلك اقول ان اضراب ٦ شباط هو امتحان للطبقة العاملة ، وبالاحرى لمن يقال انهم يمثلونها ، امام تزايد نمو الاحتكـار والاستغلال .

□ سلمان ياسين ، معلم باطون ، ضحية من ضحايا النظام الاقتصادي الحر .. عمل غير مؤمن ، وضمانات اجتماعية مفقودة : انزل يوميا الى المعرض ، واقف انتظر هبوط النعمة .. فاذا قيض لي متعهد او صاحب بناية تأمن عملي ، ودخلي الذي لا يتعـدى العشر ليرات ، والا ، عدت الى المنزل ، لادفن مأساتي معي ..

هذا هو حالي في الصيف .. اما في ايام الشتاء ، فلا اجرؤ على التفكير في هـذا العمل ، لان حركة البناء تتوقف ، فالتفت الى اي عمل آخر أؤمن به قوت عيالي .. وضعي هذا يزيده حدة ، ما وصل اليه حال البلاد .. غلاء ، ازمة ايجارات المساكن ، انعدام الضمانات الاجتماعية لامثالي .. ولكن هـل سيستمر هذا الوضع .. انا اقول لا .. وأكيد .. الوف مثلي يقولون نفس الكلام .. لكن لا يكفي يجب ان نعمل .. ان نهز كيان مستغلينا ، نستنزف قواهم .. اضراب ٦ شباط ضروري ، لانه امتحان للصفـوف العمالية ، وقدرتها على مجابهة تمـادي المستغلين .

في منطقة الدكوانه — تل الزعتر — لا يختلف الاتجاه .. الدعوة هي نفسها .. الاضـراب خطوة ضرورية ، لا يمكن التراجع عنهـا ، ايا تكن التسويات ..

الذي يبيعه اهلنا في الريف بـ ٣٠ او ٦٠ قرشا نشتريه في المدينة بـ ١٦٠ و ٢٠٠ قرشا

□ عامل دهان ، يشتغل مقاطعة براتـب شهري ٢٥٠ ليرة : انا مع الاضراب .. واقترح أن يكون مفتوحا .. فالدولة متفقـة مع التجار ، وبالاحرى هي تمثلهم .. تساعد العمال قليلا ، وتدعم التجار كثيرا .. وبرأيي لن يستقيم الوضع الا لما بتصير الدولـة دولتنا نحنا .. العمال

□ عمال ميكانيك : لا نقبل بتأجيـل الاضراب .. تأجل كثيرا .. وشبعنـا وعودا .. نحن نرى وجود نقابات كثيرة ، منها يمين ومنها يسار .. بس الواقع ان النقابات اليسارية هي التي تمثل مصالـح العمال .. نحن كنا ضد الشيوعية ، بس هلق نحن معها .. لانها الطريق الوحيد كـي نحكم انفسنا بانفسنا .

وينتقل حبل الحوار بينهم ..

● نحن كعمال لنا مطالب كثيرة : تشمل الضمان الصحي والاجتماعي وزيادة الاجور وزيادة فائدة التقديمات الصحية من ٧٠ بالمئة الى ١٠٠ بالمائة ، وفيه عمال حتى الان مـا زالوا يعملون مياومين ، ونحن نطالب بتغيير قانون العمل ، وتثبيت زملائنا .

ويلتفت واحد منهم متابعا الحديث :

● نحن من الريف تركنا الجبل والجنوب الـى بيروت .. اكتشفنا ان ما يبيعه اهلنا للتجار من خضار وفاكهة بـ ٣٠ و ٦٠ قرشا يباع لنا بـ ١٦٠ و ٢٠٠ قرش ..

وعن وضعهم داخل المصنع :

● يحق لنا ، كعمال ميكانيك ، شـرب الحليب والمواد النشوية على حساب المعمل ، لكن الواقع ان صاحب المعمل يحسم ثمن هذه الاغذية الضرورية من رواتبنا .

وعن الاجور ، يتحدث واحد منهم :

● المعامل لا تدفع الحد الادنى للاجور ، والمعاشات تتراوح بين ٥ و ٢٥ ليرة يوميا ، ونحن عمال مياومون ويشتغل معنا اولاد تحت سن الى ١٦ سنة ، وهم مهددون بالطرد ، ولا ضمان لهم او حماية قانونية ، وهـم مضطرون للعمل تأمينا لقوت اهاليهم بعـد وفاة آبائهم .

كم من الجرائم ترتكب باسم زودة الاجـور ..

ويكبر الحديث .. ويحتار كل منهم الى ما يتكلم ، وما هي الشكوى التي يريـد ان ننقلها عن لسانه ، فمشاكلهم تتسارع لتلقى امامنا ، ينصبونها كمارد ، شاهد علـى وضعهم .. رفيق منهم روى هذه الحادثة :

● زبون لمعمل ، غاب فترة ٦ اشهر وعاد بعدها ليوصي على كمية معينة مـن منتوجات المعمل حيث نشتغل ، طلب منه صاحـب المعمل زيادة عن السعر المعتاد الف و ٥٠٠ ليرة بحجة الزيادة في الاجور التي يدفعهـا لنا ، علما باننا لم نقبضها .. فكم مـن « الجرائم » ترتكب تحت ستار دفع حقوقنا ؟

قطعت الالة اصابعه .. فضربوه وصرفوه دون تعويض

في الدكوانة ، ايضا ، الواقع يصدم : عامل شاب له من العمر ١٥ سنة يشتغل في معمل سليب كومفورت ، في قسم اللحام على الكهرباء ، باجر اسبوعي قدره ٢٧ ليرة .

— والدتي متوفية ، قال العامل الشاب ، وتابع ، والدي يعمل في احد المعامل بمرتـب شهري قدره ٢٤٠ ليرة يدفع منه ايجار منزل ١٣٥ ليرة وحوالي ١٥ ليرة مصروف كهرباء ، وقد تركت المدرسة بعد أن وجـدت انه لا يستطيع اعالتي بسبب ارتفاع اقساط المدارس الخاصة ، وعدم توفر الاماكن في المدارس الرسمية .

هل هذه فقط مشكلة الشاب .. بالطبـع لا .. هذا ما يقوله هو متابعا حديثه :

— قبل عملي في سليب كومفورت عملـت في كروسري مدلفي ، حيث سقط المقص على يدي وتعطلت عن العمل شهرا لم اقبـض اجره ، بل ، وزيادة في القهر ، بعثـوا شخصا ليضربني ويطردني مـن العمل .. وهكذا كان .. تركت العمل بدون تعويض .. هل تستطيع السلطة ان تجابه الاحتكاريين .. مؤكدا لا .. لانها لهم ومنهم .

دولة لا تحارب الغلاء ولا تحارب اسرائيل ..

وعن رأيه بالاضراب ، يكمل الحديث :

— الغلاء ، وزيادة ايجارات المساكـن ، وعدم توفر الضمانات الاجتماعية ، وعـدم وجود سلم متحرك للايجارات ، كل ذلـك يضعنا امام حتمية اتخاذ موقف صلب مـن الاوضاع القائمة .. والاضراب اسلـوب للتعبير ، بغية التوصل الى حقوقنا .. ولا يمكن ان نقبل بالتراجع عنه .. واذا تراجعت النقابات فاننا كعمال لا يمكن ان نقبـل بذلـك .

□ ابو حسين ، عامل في شركة «سلاك» للحديد في تل الزعتر . مضى عليه ٦ اشهر في عمله هنا . قبلها كان يعمل في فرن ، تركه بسبب الجهد الزائد وارهاق السهر . عملـه الحالي حمال ، ينقل البضائع ضمن المعمل ، خلال ٩ ساعات يوميا ، وهو مياوم غير مثبت باجر ١٠ ليرات ولا يستفيد من تقديمـات الضمان الاجتماعي او الصحي . مصروفـه اليومي يزيد عن ١٠ ليرات تصرف ثمن حليب لاطفاله وغذاء وخبز والبسة ، عدا ايجـار البيت الشهري ، ٨٥ ليرة ومصروف الكهرباء ١٥ ليرة ، لذلك ، يقول ابو حسين ، تراني مديونا دائما ..

— آخر كل شهر استدين لادفع ايجـار البيت .. عندي ٨ اولاد وأنا وزوجتي ، اي عشر اشخاص ، ويتعلم من اولادي ٣ ، ادفع سنويا ٦٠٠ ليرة من اجل دراستهم .

.. هذه السنة ، لم يعد بامكانـي ان استدين ، فتوقف أولادي عن الدراسة .. وكل سنة اوضاعي تتقهقر عن سابقتها .. ابني الكبير — ١٤ سنة — ، ترك المدرسة ، ودبرت له عملا في معمل للشنط كي يساعدني لكن حظه عاثر ، فقد سقط المكبس على يده ، وقطعت اصابعه ، وتعطل عن العمل ، وكلفني تطبيبه ١٦٤٨ ليرة .. والشركة حتى الان لم تعطني اي تعويض ، ويده لم تشف رغـم مرور شهر على الحادث .

وسئل « ابو حسين » عن رأيه بالاضراب وسياسة الدولة ، ولا ننتظر طويلا لنسمـع الجواب .. فهو يبادر فورا :

الاضراب يجب ان ينفذ ، ومطالب العمال يجب ان تتحـقق كلها .. شبعنا مساومات وتأجيلا ووعـودا .. الدولة لا تحارب شـيء .. لا الغلاء ولا اسرائيل .. لشو نفعها ؟؟

نتائج خطيرة لسيطرة رؤوس الأموال الأجنبية على عدد جديد من المصارف اللبنانية

- اعادة ضخ أموال النفط العربيّة الى الغرب .
- زيادة التبعية للسوق الامبريالية .
- شل قطاعات الانتاج وعرقلة نمو الصناعة .

المصـارف والتكتـلات المالية الغربيـة تشتـري المزيد من المصارف اللبنانية . ووراء هذا النهم لامتلاك المصارف يكمـن سعي الرأسمالية الغربية لاستعادة مليارات الدولارات التي دفعتها ثمنا لارتفاع اسعار النفط العربي .

باتت المصارف في لبنان مضخـة لرؤوس الاموال العربية الى اوروبا واميركا . والرأسمالية المصرفية — التجارية اللبنانية تتحول من شريـك اصغر في نهب اموال وثروات المنطقة العربية الى مجرد وكيل وسمسـار للنهب الامبريالي . النتيجة : تعميق تبعية لبنان للسوق الرأسمالية . وبالتالي تعميق اسباب الازمات الاقتصادية . والمتوقع : مزيد من النزيف للثـروة الوطنية . ضرب القطاعات الانتاجية احتدام المنافسة الاجنبية للصناعـة اللبنانية في السوق المحلية والعربية . التضخم المالي . والمزيد مـن .. الغلاء .

هذا ما تناقشه بالتفصيل الدراسة التاليـة .

السيطرة الاجنبيـة على القطـاع المصرفي قائمة منذ نشوء هذا القطاع

ان سيطرة المصارف الاجنبية على القطـاع المصرفي اللبناني قديمة بقدم هذا القطاع .

ومع ان عدد المصارف اللبنانيه هو الاكبر ، فقد كان للمصارف الاجنبية دوما الدور المهيمن .. اذن ليس الجديد في لبنان هو هيمنة هـذه المصارف الاجنبية ، وانما الجديد هو استفحال هذه السيطرة ونتائجه المدمرة .

شكلت هذه المصارف المخافـر الامامية لسيطرة الاستعمار الجديد على المنطقة العربية . كانت رؤوس الاموال النفطية في الخليج تبحث عن مجالات توظيف . فتحولت هـذه المصارف الى مصيدة لمئات الملايين من الدولارات العربية التي حولتها الى اوروبا واميركا ليصار الى توظيفها في مصانع يعاد بيع انتاجها في اسواق البلدان المستعمرة سابقا ، بما فيهـا البلدان العربية « المصدرة » لرؤوس الاموال هذه .

ولئن سمحت هذه الهجرة الاولى لرؤوس الاموال العربية بتضخم القطاع المصرفي وقيام عدد كبير من المصارف المحلية تحولت الـى شريك اصغر في عملية النهب هذه ، فـان حرب حزيران ١٩٦٧ وازمة بنك « انتـرا » افتتحا فترة انحسار دور المصارف اللبنانيـة فانتقلت معظم الودائع الى المصارف الاجنبية ، والاميركية منها خاصة ، فيما انتعشت عملية بيع المصارف اللبنانية من المصارف الاجنبية .

القوانين اللبنانية : حاميها حراميها

□ عام ١٩٦٧ صدر قانون ادعى واضعـوه انه يهدف الى حماية المصارف اللبنانية مـن السيطرة الاجنبية . انتهى مفعول هذا القانون عام ١٩٧٢ ، فجرى تمديده الى عام ١٩٧٧

وينص هذا القانون على منع تأسيـس مصرف يمتلكه اجانب — او يمتلكون معظـم اسهمه . لكنه لا ينص — ولا ندري لاية حكمة — على عدم جواز شراء المصارف اللبنانيـة من قبل مصارف اجنبية . وهذا البند عـي القانون نفسه يحلل ما حرمه البند السابـق ويعيد ادخال المصارف الاجنبية من الشباك بعد أن اخرجها البند السابق من الباب .

وجاءت الازمة التي عصفت بالوضـع المصرفي اللبناني بعد افلاس انترا وتشبـع قطاعات الخدمات وحرب حزيران لتضع هـذه المصارف الوطنية او قسما كبيرا منها علـى الاقل على عتبة الافلاس وتدفع بها دفعـا للارتماء في احضان المصارف والرساميـل الاجنبية الجاهزة باستمرار لابتلاعها .

□ وكان الدولة اللبنانية لم تكتف بالبـدع التي استحدثتها فاكتشفت طريقة جديـدة لتلعب دور السمسار بالنسبة للرساميـل الاجنبية . ففرضت على المصارف المدنية ذات الرساميل المتدنية (٣ ملايين) رفع رساميلها الى خمسة ملايين (قانون النقد والتسليف) فنتج عن ذلك ان اضطرت الدولة الـى وضع يدها على بضعة مصارف ، في حيـن اندمجت مصارف اخرى ، وارتمى البعـض الاخر في احضان الرساميل الاجنبية (وضعت اليد على ١٤ مصرفا ، وتم دمج مصرفين ، وشطب مصرف اخر من لائحة المصارف) .. وهكذا تراجع عدد المصارف في لبنان من ٩٤ الى ٧٣ مصرفا عاملا .

ووجدت بعض المصارف المحلية « حـلا » لازمتها بالارتباط بتجمعات مالية اوروبيـة او اوروبية — عربية مشتركة .

□ ووجدت المصارف الاجنبية في النظـام الضريبي اللبناني نظاما مناسبا لها تماما . فهي تستطيع ، بقليل من الجهد ، ان تقلب الاسود ابيض وتحول ارباحها الى خسائر .. ويكفي كمثال على ذلك ان نورد موازنـات « بنك اوف اميركا » وارقام الخسارة التـي كان يدعيها .

السنة	الخسارة
١٩٦٧	٣٥٣ر٦٥٩ ل.ل
١٩٦٨	٩٦١ر٧٨٠ ل.ل
١٩٧٠	١ر٥٣٠ ل.ل

كانت هذه الخسائر تلحق بهذا المصـرف « المسكين » ، رغم ان موجوداته في لبنـان تبلغ ١٨٠ مليون ليرة لبنانية ، وموجوداتـه في العالم (عام ١٩٦٩) تبلغ ٢٢ مليـارا و ١٧١ مليونا من الدولارات . رغم كل ذلك ، كان المصرف يخسر مئات الالوف من الليـرات اللبنانية كرمى لعيون الشعب اللبناني !!

ولا يقتصر الامر على فنون التهرب مـن دفع الضرائب . ففي لبنان مكاتب اجنبيـة تقوم بعمل المصارف . توظف بضعة الاف مـن الدولارات كمصاريف لمكتب . لكنها تستدرج مئات الملايين من الدولارات الى اوروبـا واميركا . هذه المضخات الاضافية للاموال ،

ووسائل جني ملايين الدولارات كأربـاح ، لا تخضع عملياتها لاية ضريبة من اي نوع كان على الارض اللبنانية !

استنزاف متزايد للاموال خارج لبنان

في غضون اربع سنوات ارتفع حجم الودائع في المصارف العاملة بلبنان بنسبة الضعـف تقريبا من ٣.٨٦ مليون ليرة عام ١٩٦٨ الـى ٦.٠٠٤ ملايين عام ١٩٧٢ . وبينما كانـت الودائع المنقولة للخارج تبلغ ١٥٥٠ مليـون عام ١٩٦٨ قفزت الى ملياري ليرة عام ١٩٧٢ اي بزيادة قدرها ٣٠٠ بالمئة .

وتدل الاحصائيات على أن اكبر نسبة مـن الودائع في المصارف العاملة بلبنان باتـت الان بيد المصارف الاجنبية .

ان ٣٧ بالمئة من مجموع الودائع موجودة الان في ١٣ مصرفا اجنبيا .

و ١٤ بالمئة من الودائع في ٦ مصارف عربية

و ٢٧ بالمئة من الودائع في ١٤ مصرفا مختلطا

و ٢٢ بالمئة من الودائع في ٢٨ مصرفا وطنيا

واذا حسبنا الودائع في المصارف المختلطة تبين لنا ان المصارف الاجنبية تسيطر علـى ما لا يقل عن ٥٠ بالمئة من الودائع في لبنان. ويجمع الاقتصاديون ، حتى البورجوازييـن منهم ، على القاء اللوم على هذه المصـارف الاجنبية لتسريبها قسما كبيرا من هـذه الـ ٥٠ بالمئة الـى خارج البـلاد وعـدم استثمارها محليا .

ونلاحظ ميل هذه المصارف الى التوظيـف الخارجي في بلدان اخرى غير لبنان (دول الامارات ، والسعودية) ، اما في الكويت فتتولى المصارف « الوطنية » هذه المهمـة وتوظف حوالي ٧٠ الى ٧٥ بالمئة من موجوداتها في الخارج (ما يزيد على ٥٠٠ مليون دينـار كويتي لعام ١٩٧٣)

ما هي العوامل الجديدة التي جعلـت المصارف الاجنبية تزيد في تكالبها على لبنـان والمنطقـة ؟

ارتفاع سعر البترول وازدياد النهم الامبريالـي

عام ١٩٧٣ ، ملأت الابواق الامبرياليـة العالم ضجيجا حول الحجم الهائل للثـروة النقدية التي يملكها العرب ، بفضل بترولهم ، والتي هم مرشحون لامتلاكها في الاعـوام القريبة القادمة . وقد اثارت هذه الثـروة الطائلة شهية الامبرياليين فمنهم من اخـذ يسعى للاستفادة منها بالحسنى ، ومنهم من اخذ يهدد ويتوعد مستبقا اي عمل عربـي للاستفادة من هذه الاموال .. جرى كل هذا ، قبل حرب تشرين التي افادت منها الـدول البترولية العربية لرفع سعر النفط وفرض سعر جديد يؤهلها لامتلاك اضعاف ما كانـت التقديرات ترشحها لامتلاكه .

ان الدول العربية ستحصل علـى ما لا يقل عن ٥٠ مليارا من الدولارات ثمنا لنفطها في العام ١٩٧٤ . وحده . مما يؤدي ، اذا ما تطورت الحالـة على هذا المنوال ، الى ان يكـون بحوزة العرب عام ١٩٨٠ ثلثـي الفائض المالي في العالم .

هل يسع الامبريالية امام كل هذا ان تقف مكتوفة الايدي ؟ لقد ادى رفع سعر النفـط الى احداث خلل في موازين المدفوعـات الاوروبية ، وهو مرشح على الامد الطويـل لاحداث الشيء نفسه في ميزان المدفوعـات الاميركي (خاصة بعد أن استفادت الـدول التي تصدر النفط الى الولايات المتحـدة ، فنزويلا مثلا ، من مبادرة العرب ورفعت هي ايضـا سعر نفطها ..) .

امام هذا الخلـل في ميـزان المدفوعات وجدت البلدان الاوروبية نفسها مدفوعة للتسابق على الوصول الى المنطقة والتسلل اليها بمختلـف السبل والعمل للتعويض عن المبالغ الطائلة التي تجد نفسها مضطـرة لدفعها ثمنا للبترول .

ووسائل التعويض هذه مختلفة ، فهـي تتضمن ضخ بعض الاموال العربية الـى البلدان الاوروبية لتشغيل صناعات كـادت تقفل ابوابها وبيع نتاج هذه الصناعات على شكل سلع الى العرب المتمتعين ، من الان فصاعدا ، بمقدرة استهلاكية قل نظيرها .. ومن هذه الوسائل ايضا استخدام هـذه الرساميـل لتمويل بعض المشاريع في بلدان عربية فتستفيد بذلك المصارف الاجنبية مـن اتعاب السمسرة ومن استغلال رخص اليـد العاملة العربية .



وفي سعيها لاتمام عملية التسلل هـذه « تصطدم » المصارف الاجنبية بالتشريـع اللبناني الذي يحرم عليها انشاء مصـارف جديدة فلا تجد من حل سوى شراء مؤسسات مصرفية قائمة . وهكذا فقد حفل العام ٧٣ بعمليات بيع المصارف اللبنانية الى مؤسسات وشركات اجنبية .

□ بنك شرتوني . اشترى بنك الاعتمـاد والتجارة البلجيكي ٧٥ بالمئة من اسهمه . والجدير بالذكر ان بنك اوف اميركا يملك ٢٥ بالمئة من اسهم بنك الاعتماد والتجارة .

□ بنك البحر المتوسط اشترى ٨٠ بالمئـة من اسهمه فيدلتي بنك الاميركي (٧٤ مليون ليرة من الودائع) .

□ بنك الرابية . اشترى ٤٠ بالمئـة من اسهمه كاميكال بنك البريطاني (ودائعه سبعة ملاييـن ليرة) .

□ بنك كيروز ، واشترى الكريدي سويس (مصرف سويسري) ٨٠ بالمئة من اسهمـه

□ بنك المشرق (ودائعه ٦٤ مليون ليرة) وثمة مفاوضات تجري حاليـا لشراء بنـك بيروت الرياض (مجموع ودائعه ١٣٨ مليون ليرة) ، وبنك بيروت (مجموع ودائعـه ١٧ مليون ليرة) وبنك طعمه (مجموع ودائعه ١٢ مليون ليرة) والبنك اللبناني للمغتربيـن (مجموع ودائعه ٤ ملايين ليرة لبنانية)

اذن عشرات بـل مئات الملايين من الودائع الجديدة تقع تحت قبضة رؤوس الامـوال الاجنبية وهذا الاتجاه نحو استملاك المصارف اللبنانية ليس مرشحا للتوقف سريعا . ان معظم المصارف المباعة انتقلت الى ايـدي المصارف الاميركية . على أن تهافت المصارف الاوروبية على منطقـة الشرق الاوسـط ، لاستعادة بعض الاموال المدفوعة كثمن للنفـط العربي . هذا يعني ان المنافسة الاميركية — الاوروبية ستعبر عن نفسها على هذا الصعيد بهجمة من المصارف الاوروبية لتعزيز وجودها في لبنان باستملاك المزيد من المصـارف اللبنانية .

مزيد من التبعية للسوق الامبرياليـة والتشويه لتركيب الاقتصاد اللبناني

ان اول نتائج هذا الاتجاه نحو تزايـد سيطرة المصارف الاجنبية على القطاع المصرفي اللبناني هو تعميق تبعيته للسوق الامبرياليـة والمزيد من التشويه لتركيب الاقتصاد اللبناني لجهة تضخم قطاع التجارة والمال والخدمـات على حساب القطاعات الانتاجية . هذه المخاطر تبرز بوضوح في التقرير الذي رفعه وزيـر الصناعة والنفط — توفيق عساف — الـى مجلس الوزراء . وقد ورد في هذا التقرير .

« ان المصارف الاجنبية ، ولو كانت قائمة في شكل شركات لبنانية ، انما تنبثـق سياستها من مالكيها الاجانب (في اكثـر الاحيان بنوك او شركات قابضة) ، ولا عبرة لوجود مجلس ادارة محلي ، اذ ليس جـل اعضائه ، وكل افراد ادارته التنفيذية سـوى عبارة عن مستخدمين لا حول لهم ولا طـول في توجيه التسليف .

وانطلاقا من هذا الواقع ، فالملاحـظ ان المصارف الاجنبية تعير الاهتمـام الاول للتوظيف والاستثمار في الخارج وتوجه علـى العموم قروضها الى تجارة الاستيراد ومـا يتبعها من تجارة داخلية تؤمن تصريـف المستوردات ، ولا تمنح الفعاليات الاقتصادية المتوسطة والصغيرة وعامة الشعب العامل نسبة تذكر من تسهيلاتها ، بل ان اكثـر هذه البنوك يحصر توظيفه بكبار اصحـاب الاعمال ، وليس ادل على ذلك من مراجعـة اسماء زبائنها لدى مركزية المخاطر في مصرف لبنـان . »

« ان المصارف الاجنبية العاملـة في لبنان وممثلي المصارف غير العاملة فيه المقيمين فـي بيروت ، اداة كبرى لاستجـرار الاموال والودائع العربية مباشرة الى الخارج من دون المرور في لبنان ، حتى أن ممثل احد البنـوك الاميركية وحده قد أمن لمصرفه من بلـدان الشرق الاوسط ، حسب علمنا ، ما لا يقـل عن خمس (١/٥) ودائعه الخارجية »

منافسة اجنبية للصناعة اللبنانية

يلاحظ ان المصارف الاجنبية التي تقـوم بشراء المصارف اللبنانية ، ليست فروعـا لمصارف هائلة الحجم فحسب ، بل هي ايضا فروع لمجموعات مالية ضخمة تتعاطى كافة انواع التجارة والصناعة .

وهكذا فان كميكال بنك الذي اشترى قسما من بنك الرابية هو فرع لمجموعة مالية تتعاطى .. عدا الاعمال المصرفية ، بصناعة وتجارة الاغذية ، والورق ، والكيماويات ، والنفط ، والاجهزة الكهربائية والالكترونيات . وهكـذا ايضا فان مورغن وحصته في بنك المشـرق هي ٤٠ بالمئة هو مؤسسة تتعاطى ، عـدا الاعمال المصرفية ، بكل ما له علاقة بصناعة وتجارة النفط ، والفولاذ ، والكيماويات ، والسيارات ، والاجهزة الكهربائيـة والالكترونيات ، والمطاط .. والامر نفسـه بالنسبة لفيرست ناسونال سيتي بنك وغيـره من المصارف والمؤسسات الاميركيـة والاوروبية .

خلال هذا العام ، اشتكى الصناعيـون من ان المصارف الاجنبية ترفض تسليـف الصناعات اللبنانية بقروض متوسطة وطويلـة وحسب ، لكنها في المقابل تقرض الشركات الصناعية الاجنبية لكي تستملك المصانـع اللبنانية او لكي تنشيء فروعا صناعيـة موازية للصناعات اللبنانية تنافسهـا علـى الاسواق المحلية والعربية .

ان نتيجة اخرى من نتائج تمكيـن سيطرة رؤوس الاموال الاجنبية على المصارف اللبنانية هي بالتأكيد المزيد من سيطرة رؤوس الاموال الاجنبية على الصناعة اللبنانية والمزيد مـن العرقلة والمنافسة الاجنبية لهـذه الصناعـة .

والمزيد من الضيوف الاسرائيليين

مع تدفق رؤوس الامـوال الاجنبية ، تتسرب مصارف ومكاتب لها علاقة مباشرة او غير مباشرة باسرائيل . وهذا ما ينبه اليـه مروان اسكندر عندما يقول اسكندر ان احد المصارف الاميركية التي تملك مكتبا في لبنـان لاستـدراج رؤوس الاموال العربية الـى اميركا يساهم في تمويل بناء ناقلات النفـط الاسرائيلية وشرائها وتشغيلها !!

الغلاء والمزيد من الغـلاء والغلاء دوما

مليارات الليرات في خزائن هذا البلد ، لا تساهم في تنميته ، بل بالعكس تستنـزف المزيد من ثرواته . وتضرب قطاعاته الانتاجية وتعرقل نمو صناعته .. هذه النتائج المتوقـع ان تتفاقم مع تزايد السيطرة الاجنبية علـى المصارف اللبنانية لها مترتبات مباشرة على حياة اللبنانيين وعلى رأسها المزيد من الغلاء وتدهور مستوى المعيشة . تعزيز الاتكال على الاستيراد ، يعمق الاتجاه لاستيراد موجة غلاء جديدة من اوروبا واميركا بعد أن تظهـر في الغرب كامل نتائج ارتفاع اسعار النفط . وجود مئات الملايين الاضافية غير المستخدمة في الانتاج يعمق من التضخم المالي . وكـلا هذين العاملين يزيد من ارتفاع الاسعـار وبالتالي في تدهور مستوى المعيشة ، بحيث تبدو موجة الغلاء الحالية نعمة بالمقارنة مـع ما هو متوقع !!

ازاء هذا كله ، ما هي ردود فعل البرجوازية اللبنانية والفئة الحاكمة باسمها ؟

حلم البرجوازي اللبناني : الانتقال من السمسرة الى الشراكة ..

في الخمسينيات ومطلع الستينيات ، امكن للبرجوازية المصرفية — التجارية جني ارباح طائلة من خلال تطفلها على موجة الهجرة الاولى من رؤوس الاموال من اقطار الجزيرة والخليج الى اوروبا واميركا عبر لبنان . كانت هذه الهجرة القاعدة المادية لما سمي « الازدهار » الذي تساقطت بعض فضلاته على الطبقات الوسطى والوسطى الدنيا . كانت البرجوازية اللبنانية آنذاك اقرب الى الشريك الاصغر لرؤوس الاموال الاجنبية في عملية نهب واستثمار المنطقة العربية .

بعد حرب حزيران وازمة انترا وتحول بعض طرق رؤوس الاموال عن لبنان ، خسرت البرجوازية اللبنانية موقع الشريك الاصغر وانهارت تدريجياً الى موقع السمسار والوكيل ليس الا . لكن حلمها الاكبر كان ولا يزال العودة الى موقع الشريك الاصغر مع رأس المال الاجنبي .

بالطبع هناك طرف من البرجوازية يرتضي مختارا بدور السمسرة والوكالة . وردة فعله على هجمة رؤوس الاموال الاجنبية على المصارف هي ردة فعل الترحيب . هذا النفر من الغيارى على لبنان ونظامه الاقتصادي الحر — وهم بالتأكيد من اشد المتحمسين لى « السيادة » و « الكيان » — مستعد بيع لبنان في كل ساعة لاي عابر سبيل لا يعرف للوطنية طعما ولا لونا .

في رده على سؤال حول سبب غزو المصارف الاجنبية يقول أمين سر جمعية المصارف (الذي حظي بشرف بيع مصرفه ، «البحر المتوسط » الى « فيدلتي بنك » الاميركي) « ان البترول وعائدات البترول .. ان المؤسسات المصرفية الاجنبية تقدر ما للتسهيلات التي يقدمها لبنان على صعيد المواصلات اللاسلكية من هاتف وتيلكس وبريد جوي منظم (كذا !) وكذلك تقدر وجود العناصر البشرية المؤهلة التي تتقن اللغات الاجنبية ولانها ترتاح للمعيشة في هذا البلد . لكل ذلك تسعى الى جعل لبنان مركز انطلاق لعملياتها في العالم العربي .. »

وهل تشكل المصارف الاجنبية خطرا على لبنان ؟ « ليس هناك أي خطر ، ففي جميع البلدان تتدخل الرساميل الاجنبية حتى في البلدان الكبرى كفرنسا ، فالمهم ان تحسن الدولة التصرف » .

ويفسر نعمان الازهري ، نائب رئيس جمعية المصارف ما الذي يعنيه أمين سرها عندما يطالب الدولة بأن تحسن التصرف . ان حسن التصرف يعني رفع كل القيود والرسوم المتبقية على « حرية » النهب المصرفي والغاء اية محاولة لتنظيم القطاع المالي . يقول الازهري في كلمة القاها في اجتماع بلندن ضم كبار شخصيات العالم المصرفي الغربي !

« ننتظر في القريب العاجل الغاء عدد من الاعباء : الاحتياطي الالزامي ، الضرائب على الفوائد ، الضريبة التي تفرضها المؤسسة الوطنية لضمان الودائع . واذا ما تم ذلك فسوف تتمكن بيروت من ان تصبح مركز الدولار العربي . »

لا شك ان هذا كلام يطمئن كبار اصحاب المصارف الغربيين . لانه يؤكد لهم نية البرجوازية اللبنانية في ان « ترقى » الى مستوى حسن ظنهم بها وتوفر كل التسهيلات الاضافية التي تحول البلاد الى منطقة اصطياد الثروات العربية .. مجانا !

مقابل الذين يفاخرون بدور السمسرة والوكالة ، يقف الذين يتمسكون بحلم البرجوازية اللبنانية المستحيل ، الانتقال من السمسرة والوكالة الى الشراكة . بعض الصناعيين وبعض اصحاب المصارف المنفردة يرفعون شعار المشاركة . لا يطمحون الى الحد من السيطرة الاجنبية ، ولا الى تعزيز قاعدة استقلال نسبي لرؤوس الاموال اللبنانية . كل ما يطالبون به تحسين شروط التبعية ، وزيادة حصتهم المتدنية من نهب ثروات المنطقة وخيراتها . الشراكة ، انطلاقا من اي موقع قوة ؟ وبناء على أية قاعدة ؟ لا يهم ، المهم ان تتصدق عليهم رؤوس الاموال الاجنبية بدور الشريك .

يقول توفيق عساف في تقريره الانف الذكر :

« وأننا ، فيما نقترحه من وجوب الحد من التسلط الاجنبي على الجهاز المصرفي ، لا يغيب عن ذهننا ان اي قرار يتخذ ، يجب ان يهدف في ان واحد الى غرضين : تأمين وجود سياسة تسليف واستثمار متجانسة معحاجات القطاعين الخاص والعام اولا ، وتنمية دور لبنان كمركز دولي مهم للسوق النقدية والمالية .

ولبلوغ هذين الهدفين في صورة منسقة وطبيعية ، يجب ان يحل في الجهاز المصرفي اللبناني نوع من المشاركة لا الهيمنة الاجنبية » .

يرد عليه مروان اسكندر بالدعوة الى التعامل مع المصارف الاجنبية تعامل الند للند وبيعها المصارف اللبنانية من موقع قوة .

« .. ان المصارف الوطنية التي بيعت غالبية اسهمها لمصارف اجنبية باستثناء مصرف واحد وطني اوروبي مختلط ، كانت تعاني مصاعب العجز عن النمو في وجه المنافسة القائمة . أما المصارف الوطنية التي حققت بعض النمو فقد استطاعت دخول باب المفاوضات مع الاجانب وهي في موقف قوي ، كما حدث مع بنك بيروت الرياض في مفاوضاته مع ايرفينغ ترست .. وما حدث بالنسبة الى هذه العملية يجري بالنسبة الى المصارف الوطنية القليلة الباقية من الحجم المتوسط او الكبير ، فهذه تستطيع فرض شروطها على المشاركين الاجانب حتى في امتلاك نسبة لا تزيد عن ٢٥ بالمئة كما يريد القانون » .

مع تكاثر فرص السلام الاستسلامي في المنطقة العربية . ومع ازدياد هجمة الامبريالية الاميركية لاستعادة مواقعها التي فقدتها . ما من شك في ان البورجوازية اللبنانية الحاكمة ستبذل كل ما في وسعها لفتح ابواب هذا البلد على مصراعيها من اجل تحويله . بأكمله اذا امكنها ذلك . الى سوق حرة تتمتع فيها الرساميل الاجنبية بكل حرية في التصرف ومنذ الان اخذت بعض الاصوات ترتفع مطالبة باباحة حرية تأسيس المصارف في حين يذهب البعض الاخر الى الغاء بعض التدابير الجزئية التي تحد من حرية المصارف المطلقة وتوفر للمودع اللبناني والعربي حدا ادنى من الضمانة .

تدل كل هذه المؤشرات على انه سيكون على عاتق الحركة الوطنية والديمقراطية اللبنانية القيام بمهام قاسية .

فمن واجب هذه الحركة ، اول الامر ، ان توحد كافة المتضررين من تزايد التبعية اللبنانية الى السوق الرأسمالية العالمية ، والمستعدين فعلا وعملا لمواجهة توسع الهيمنة الامبريالية ، وعليها من جهة ثانية ان ترفع وتيرة التحريض ودرجته لتدل الجماهير باستمرار ، على ان النظام اللبناني ، بكافة اجنحته وتياراته ، لا يقدم اي حل فعلي للمشاكل الحياتية الملحة اللهم الا زيادة الارتباط بما هو اصل البلاء : الامبريالية .

ليست هذه المهام سهلة بالتأكيد ، الا ان الظرف الموضوعي يوفر حدا ادنى تلتقي عليه قطاعات جماهيرية واسعة ، فلنحاول ان نبلوره بدلا من تبديد الزخم الجماهيري في اوهام « الضغط من فوق »

ويسير هذا النضال جنبا الى جنب مع النضال الجماهيري العربي الشامل لمنع الانظمة النفطية من تبذير عائدات النفط الهائلة وتحويلها الى وسيلة اضافية لتعزيز تخلف المنطقة وزيادة قهرها واستغلالها .

مواقف النظام الهاشمي من مسألة تمثيل الشعب الفلسطيني

○ الحلقة الرابعة

اولا : «ممثلو الشعب الفلسطيني» في نظر السلطة الهاشمية .

●● في الحلقتين الاولى والثانية من هذه الدراسة استطردنا في تحديد موقف النظام الهاشمي التاريخي من القيادة السياسية في فلسطين ، ومن مسألة الحقوق الوطنية الفلسطينية ، وعلى رأسها واساسها الحقوق السياسية ، (ومنها حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، واخذه زمام تطوره الوطني المستقل بنفسه) .. بصدد المسألة الاولى ، اي القيادة السياسية للشعب الفلسطيني ، كان الموقف الهاشمي يتحدد من موقع الوصاية والرغبة في مد السيطرة على الاراضي الفلسطينية ، تحت عنوان عجز القيادة الوطنية الفلسطينية وعبر يافطة اقامة مملكة عربية في فلسطين وشرق الاردن. اما المسألة الثانية ، فقد اتخذت شكل المصادرة والالحاق ، عبر «وحدة الضفتين» التي تمت تحت حراب القمع والقهر الوطني ، وعبر قبول القيادات والزعامات المحلية ذات الطبيعة الوجاهية والبرجوازية في الضفة الغربية ، وبعض قيادات الاراضي المحتلة لعام ١٩٤٨ ، بدور الشريك الاصغر. ان هؤلاء وضعوا مصالحهم الطبقية الضيقة، وتناقضاتهم مع الحاج امين الحسيني ، والتي تربط الكثير منها رباط الولاء والصلة بالكولونيالية البريطانية ، فوق مصالح سكان الضفة الغربية الوطنية ، بل ومجموع المصالح الوطنية للشعب الفلسطيني . وهكذا كانت مبايعة الملك عبد الله ملكا على فلسطين برمتها ، في نفس الوقت الذي عقد فيه مؤتمر غزة الوطني ، وكانت بداية التصفية للوجود السياسي الوطني للشعب الفلسطيني . كان هذا قد تم في حين شنت سلطات القمع الهاشمي الحملات لاعتقال افراد « الجهاد المقدس » والزمر الوطنية المسلحة ، وسحب السلاح من ايدي الجماهير ، وحل النقابات ، وفرض الحكم العسكري على الضفة، وقمع المظاهرات الجماهيرية الداعية لمقاطعة الانتخابات واعتقال قادتها وجرهم مقيدين بخيول «فرسان» السلطة الى عمان .

هؤلاء الذين بايعوا عبد الله ملكا على فلسطين ، ومهدوا الطريق لالحاق الضفة الغربية بالنظام الهاشمي ، هم شركاء النظام الصغار في الوحدة الالحاقية . وشركاءه في اعدام الشخصية الوطنية الفلسطينية ، وكافة الحقوق الوطنية .. وهم الذين سوغوا له صياغة الالحاق قانونيا عبر تعديل الدستور ، وقيام انتخابات في الضفتين ، تحت العرش الهاشمي . ورغما عن ارادة الجماهير ، وعبر قمع قواها التقدمية والديمقراطية منذ بداية الالحاق . ومن هؤلاء ، من اشباههم ، وصل الى البرلمان الاردني « ممثلي الضفة الغربية» عبر شتى اشكال وفنون التزوير والتزييف ، التي لفرط طابعها المفضوح باتت موضع تندر الجماهير ، وموضع سخريتها المرة من «ممثليها» لدى البرلمان الاردني .

الى جانب هؤلاء « انضم الى « ممثلي » الضفة ، خليط اخر من الزعامات المحلية والموظفين الذين ، ما كان يمكن ان يطوا لو لم يبيعوا انفسهم لشيطان السلطة الهاشمية .

لقد مثل كل هؤلاء عدة النظام الهاشمي وسنده ، في اعطاء « الوحدة التاريخية » شكلها المموه . وحالوا ، دون ان يكون لبضعة النواب الوطنيين حقا ، الذين وصلوا في هذه الانتخابات او غيرها ، الى المجلس النيابي، اي ثقل او تأثير في الحفاظ حتى على المصالح المباشرة للجماهير الفلسطينية في الضفة .

وهكذا كان هؤلاء النواب ، عوضا عن كشكول مجلس الاعيان ، شاهد زور على الوحدة الالحاقية ، وتعبيرها السياسي ، وفي الفترات التي شهدت تزايد حدة الصراع الاجتماعي في البلاد ، او كانت علىحافة الانفجار الجماهيري، كان هؤلاء اول اطفائيي النظام ، واول من يتنصل من الانضمام لحركة الجماهير ومن مطالبها : اثر اقالة حكومة سليمان النابلسي البرجوازية الديمقراطية عام ١٩٥٧ وضرب الحركة الوطنية ، صعد اكثر من يهوذا على اشلائها ، فقد استقال او اقيل عدد من النواب الضفة الغربية وبعض نواب الضفة الشرقية فحل محلهم نواب موثوقو الولاء ، ممن كانوا قد سقطوا في الانتخابات التي جرت في ظل نزاهة نسبية ، او مما كانت امامهم فرصة الالتحاق بالنظام في هذا الظرف الاستثنائي ، وبالطبع كانوا في حالة طلاق كامل مع الجماهير والقوى الوطنية .

كذلك ، اثر الهبة الجماهيرية التي اعقبت احداث السموع « تشرين الثاني ١٩٦٦ » ،

الملك حسين التل

تنصل اعضاء الضفة الغربية في مجلسي النواب والاعيان من مطالب الجماهير ، واعلنوا الولاء للملك حسين ولنظامه العتيد . وكذلك فعل الشيء نفسه اعضاء ورؤساء المجالس البلدية في الضفة . وعندما منع المؤتمر الشعبي المخصص لدراسة مطالب الجماهير « اثر السموع » ، ودوهم مقر اللجنة التحضيرية وصودرت منه وثائقه ، لم يحرك نواب الضفة ورؤساء البلديات ساكنا . بل ذهبوا لتكرير الولاء والتأييد للملك .

ان هؤلاء ، كانوا دون شك ، هم ممثلي الضفة الغربية في نظر النظام الهاشمي ، وهم شركاؤه في وحدة الضفتين . ومقابل هذه الشراكة ، كان ممثلو الضفة في البرلمان ورجال البلديات وغرف التجارة وعموما مجموعة الوجهاء والوكلاء والبرجوازيين في الضفة يقاسمون الطبقة الحاكمة ، امتيازات السلطة، التي كانت في نهجها السياسي او الاقتصادي تلبي مصالحهم الخاصة الى هذا الحد او ذاك .

بعد حرب ١٩٦٧ ، وسقوط الضفة الغربية تحت الاحتلال ، كانت « الشراكة » قد غدت تاريخية حقا بفارق هام ، هو ان الوضع الجديد ، كان يخلق قدرة اكبر لدى هؤلاء على المساومة مع النظام . وهكذا كانت سياسة دعم الصمود ، تستهدفهم هم بالذات . كما كانت التسهيلات الاقتصادية تستجيب لمصالح هذه الفئات اساسا ، كما تستجيب لفئة كبار موظفي الادارة في الضفة . كانت سياسة الجسور المفتوحة تمليها — بالاساس — مصالح كبار الملاك والتجار والصناعيين ، اي الفئات والشرائح العليا في الضفة الغربية ، وذلك كثمن لاعادة ربط الضفة الغربية بالكيان الهاشمي . وقد ظلت هذه هي السياسة الثابتة للنظام تجاه الضفة الغربية وباقي الاراضي الفلسطينية كقطاع غزة مثلا .

ثانيا : النظام الهاشمي امام بروز المقاومة بعد حرب ١٩٦٧ .

كان موقف السلطة المبكر من نشوء المقاومة الفلسطينية المسلحة ، هو الموقف المتوقع ازاء حركة وطنية مستقلة ومسلحة . لقد تعرضت الدوريات الاولى للمقاومة للقتل او الاعتقال على يد سلطات القمع الهاشمي . كما تلت احداث السموع ، حملة واسعة لاعتقال الكوادر السياسية وعناصر المقاومة الفلسطينية ، وقبلها كوادر وقيادات الحركة الوطنية في البلاد .

وعلى الرغم من ان حركة المقاومة بعد ١٩٦٧ ، اتخذت تعبيرا عسكريا محضا ، ومقصورا على التواجد في الاغوار او الجبال ، في اشكال عسكرية، بعيدة عن التنظيم والتأطير السياسي والجماهيري . الا ان النظام ، رغم حاجته التكتيكية للمقاومة كعامل ضاغط على اسرائيل ، لم يتردد في تجريد حملته العسكرية الاولى في تشرين الاول ١٩٦٨ ، لتدجين المقاومة واخضاعها « للتنسيق » مع القوات الاردنية ... الا ان الحملات الاخرى منذ شباط ١٩٧٠، كانت تعبيرا عن ضيقه ورفضه لتنامي نفوذ المقاومة ماديا ومعنويا ، واكتسابها طابعا وثقلا شعبيا .

ان المعنى الاساسي لاحتراب السلطة والمقاومة بعد ذلك ، والمعنى الاساسي للتصفيات والمجازر الدموية في ايلول ١٩٧٠ وتموز ١٩٧١ ، كانت تكمن في ان المقاومة غدت فعلا وقولا السلطة الحقيقية الفلسطينية ، وانها غدت ، لا فقط تعبيرا عسكريا محضا عن الرغبة الوطنية الفلسطينية في النضال ضد اسرائيل ، فحسب، وانما اصبحت كذلك تعبيرا سياسيا عن الوجود الوطني الفلسطيني المستقل ، وانها — اي المقاومة عبر منظمة التحرير — غدت التجسيد السياسي للشخصية الوطنية الفلسطينية . في هذا يكمن اصرار النظام الهاشمي على اخراج المقاومة من الاحراش ومن البلاد كلية في تموز ١٩٧١ . اذ ان سلطة المقاومة ونفوذها السياسي ، كانا الخطرين المباشرين على النظام، وكانا مدعومين بقوة السلاح في ايدي المقاومة والجماهير الفلسطينية في المخيمات.

لقد تقلب موقف النظام من المقاومة ، ومن مسألة تمثيلها للفلسطينيين تبعا للمواقف والظروف المحيطة بالوضع العربي الداخلي والدولي . حتى ما بعد ايلول ١٩٧٠ كما نص بروتوكول عمان اعترف النظام بالمقاومة كممثلة للفلسطينيين : ان « الشعب الفلسطيني وحده متمثلا في الثورة الفلسطينية هو صاحب الحق في تقرير مصيره « وان » اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية هي المسيطرة والملتزمة والمسؤولة عن الثورة الفلسطينية سياسيا وعسكريا وفي كل الميادين الاخرى ». الا انه بعد خروج المقاومة من البلاد ، مزق — كما هو متوقع — كل الاتفاقيات السابقة ورفض الاعتراف بمنظمة التحرير ، كممثلة لكل الفلسطينيين ، كما عبر عن ذلك في مفاوضات جدة وحتى الان .

لقد امكن فقط ، بعد اختلال ميزان القوى لصالح النظام الهاشمي ، وعندما اتيح له احكام السيطرة على البلاد ، وبالتالي على الجماهير الفلسطينية في الضفة الشرقية ، ومحاولته مد جسور الولاء مع زعامات الضفة الغربية ، امكن فقط بعد كل هذا ، ان يظهر الوجه الحقيقي والواقعي لنمط علاقته بالفلسطينيين ، لموقفه السافر ازاء اي تعبير وطني فلسطيني مستقل عنه . وبالطبع حاول — دون جدوى — استخدام بعض الاخطاء والسقطات التي وقعت فيها المقاومة ، كي يبرر مذبحته ، كما حاول ان يثير مخاوف الجماهير شرق الاردنية من فزاعة « الوطن البديل » والتهديد الفلسطيني المنتظر ، التي لم تلبث ان انقلبت عليه بقطيعة لا نظير لها في تاريخ علاقة السلطة بالفلسطينيين .

تحت شعار « مؤامرة الوطن البديل » ، مورست ضد الجماهير الفلسطينية في الضفة الشرقية سياسة عداء وتمييز اقليمي ، لم يشهد مثيلها في تاريخ البلاد ، فقد استنفرت مشاعر الخوف والعداء عبر اجهزة الدولة والجيش، ومدت قنواتها الى التشكيلات الاجتماعية العشائرية والقبلية ، التي بدورها حركت ردود فعل غاية في الشراسة ، كمحصلة عامة لعمليات التعبئة والحقن الاقليمية ، التي تحفز اشد اشكال العداء بدائية .

ان اجهزة الدعاية الرسمية تخلت حتى عن الستار الواهي « الوحدة الوطنية المقدسة » لتشن حملة مكشوفة ضد الفلسطينيين عموما وبدون تمييز ، وبالنتيجة باتت معاناة الجماهير الفلسطينية في الضفة الشرقية معاناة عامة ومشتركة من سياسة العدوان والتمييز الاقليمي . وليس من المبالغة ، ان هذه المعاناة كانت شاملة ، على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية بحيث مست جذر الوجود الفلسطيني في الضفة الشرقية بكامله .

لقد امتدت سياسة العداء والتمييز ضد الشعب الفلسطيني ، على يد مهندسها المباشر وصفي التل حتى الى الضفة الغربية، واعطت تأثيرات عميقة في الجماهير ومست هذه السياسة حتى الفئات العليا من سكان الضفة كالوجهاء ورؤساء البلديات وكبار التجار وغيرهم .

في عهد وصفي التل ، وفي فترة وزارة احمد اللوزي ، مع تفاوت نسبي ، عكست السياسة الرسمية ذات الثقل الاقليمي الواضح ، نفسها على سياسة « دعم الصمود » وعلى التسهيلات الاقتصادية وغيرها للضفة .. توقف وصفي التل عن دفع مرتبات المعلمين وسائر الموظفين في الضفة .. برر تقليص مساعدات « دعم الصمود » بانقطاع المساعدات العربية . في فترة اللوزي، ذهبت الحكومة الى حد وضع ضرائب على بضائع الضفة الغربية (رسم الـ ١٢ بالمئة) ، وضعت قيودا على تحويلات العملة ، قيودا على الزيارات ، بالاضافة الى القيود والمضايقات التي تعاني منها الجماهير الفلسطينية والكوادر الوطنية أصلا : الملاحقة من القوات الاسرائيلية وبنفس الوقت الملاحقة من المخابرات الاردنية ، القيود على ابناء غزة، كحرية العمل والتنقل ، حرمانهم من الهويات الرسمية .. الخ .

اما جماهير الضفة الشرقية من الفلسطينيين ، فقد تعرضت وجوهها الوطنية، للملاحقة السياسية والاعتقال ، حرمانها من العمل سواء في القطاع الخاص او العام . هيمنة المخابرات على المخيمات ، وتعرض المواطنين للاعتقال لدى اية وشاية ، وفي اي مناسبة . حل الاتحادات والمنظمات ذات التركيب الوطني الفلسطيني الغالب ، كمؤسسات الطبقة العاملة ، واتحادات الطلبة ، وفرض قيود صارمة على الاتحادات المهنية والنسائية ، والجمعيات ، مصادرة الصحف ذات الملامح الفلسطينية او سحب رخصها ، وباختصار — حرمان الجماهير ، لا فقط من التعبير عن هويتها الوطنية ووجودها الوطني المستقل وانما ايضا من الحريات الديمقراطية المكتسبة وحتى المقررة قانونيا .

ثالثا : السلطة الهاشمية تبعث « الشراكة » من جديد :

بعد أن استكملت السلطة مهمة الاجهاز على التواجد العلني للمقاومة الفلسطينية بادر الملك الى طرح مشروعه المعروف بـ « المملكة العربية المتحدة » . واذ ذاك لم يفعل اكثر من صياغة مشروع بديل هاشمي لمسألة تمثيل الشعب الفلسطيني والتعبير السياسي المستقل للفلسطينيين مستغلا النكسة التي حلت بالمقاومة بين أيلول ١٩٧٠ وتموز ١٩٧١ وخروجها من الاردن ، للتأثير على موقف الجماهير الفلسطينية الخارجة لتوها من حمام الدم الهاشمي .

ان جماهير الفلسطينيين في الضفتين التي احكم الطلاق بينها وبين النظام الهاشمي ، كانت تدرك ان المشروع ما هو الا تجديد لغطاء مموه ، للوحدة الالحاقية التي يريد ان يقودها النظام اليه . ولذا كانت ردود الفعل العفوية للجماهير تعبر عن هذا الرفض باشكال متعددة ، وكما هو شأن النظام دائما ، فقد عمد بعد طرحه مشروعه ، الى احداث تعديلات تستهدف اظهار جدية سياسته هذه وحسن نواياه ، عبر دعوة الملك الحكومة الى تقديم تسهيلات لمواطني الضفة الغربية ، تغيير اسم الاتحاد الوطني الاردني الى الاتحاد الوطني العربي ، واحداث تغيير في قيادته وفي مجلسه العام ، تطعيم الوزارة الاردنية بوزراء فلسطينيين غير سافري العمالة والارتزاق او ذوي ماض وطني ، اضافة وزارة شؤون الوطن المحتل، وانشاء دائرة خاصة بالضفة الغربية ملحقة بالقصر مباشرة .. الخ

لقد توطد هذا الاتجاه ، بعد رحيل وزارة اللوزي ، وتشكيل حكومة زيد الرفاعي ، التي اعطيت طابعا خاصا ازاء الانفتاح على الاقطار العربية ، وعلى الموقف من الفلسطينيين . وبصدد المسألة الاخيرة ، قام الرفاعي ، بتخفيض ثم الغاء رسم الـ ١٢ بالمئة على منتجات الضفة الغربية ، اعادة تسهيلات السفر والانتقال عبر الضفتين ، السماح بسحب مدخرات اهالي الضفة من البنوك الاردنية ، تسهيلات في تحويلات العملة ، تسهيل معاملات الفلسطينيين في دوائر الدولة .. الخ

وعلى الصعيد السياسي ، جرى الايحاء بسياسة انفراج وطني في البلاد ، ثم جاءت خطوة الافراج عن المعتقلين في سياق هذا التحول في نهج السلطة وتقربها من الفلسطينيين مجددا .

لقد جاء هذا التحول ، خروجا من عزلة عربية خانقة احاطت بالنظام ، وضيقت عليه على المستويات السياسية والاقتصادية ، كما جاءت اثر سلسلة من الاخفاقات السياسية عربيا وعالميا ، وجاءت اخيرا ، حصيلة للتفكك — والصراع بين — اجنحة النظام ، وبداية تنامي تململ جماهيري داخلي وعزلة احاطت بالنظام وركائزه وخاصة في الضفة والقطاع ، حيث تعرض مروجو مشروع المملكة المتحدة لحملة مضادة واسعة وصلت الى حد تعرض بعضهم للاغتيال في غزة .

وعلى العكس من ذلك ، كانت المقاومة ، تتجاوز كافة محاولات تصفيتها وانهائها ،

سواء عبر العمليات الفاشية الاسرائيلية ، او عبر محاولات التصفية الداخلية ، وكانت تخرج ، في كل مرة وقد توطدت من حولها الحماية الجماهيرية والاسناد من القوى الديمقراطية والتقدمية عربيا وعالميا ، وبنفس الوقت تزداد قدرتها على تحريك اشكال النضال المختلفة في الاراضي المحتلة .

في الفترة الاخيرة من فترة تولي اللوزي ، وبشكل اكثر تحديدا مع تولي زيد الرفاعي وزارته ، عملت السلطة ، على اعادة جذب الفئات العليا من الفلسطينيين ، وخاصة تلك الرموز التي تمثل مواقع الزعامة المحلية في الضفة الغربية ، كرؤساء البلديات واعضاء الغرف التجارية ، والبرجوازية التجارية وكبار الملاك الزراعيين والرموز التوجيهية ذات النفوذ السياسي التقليدي عوضا عن رجالات الامارة في العهد الاردني . وكما كان طرح مشروع المملكة المتحدة ، قد شكل الاتجاه النظري والقانوني لسياسة النظام ، فقد كانت انتخابات مجلس الاتحاد الوطني في عام ١٩٧٢ مناسبة لتأكيد التوجه العملي والواقعي لسياسة النظام . فقد عين في المجلس ابناء الاسر الفلسطينية ذات الولاء التقليدي لحكم الهاشمي وابناء البرجوازية ، ذوي الاتجاه العصري ، وفيما يتعلق بالحصة المنتخبة من اعضاء الاتحاد ، فقد كانت مناسبة جديدة للتذكير بالكيفية التي تمت فيها انتخابات المجالس النيابية ، والتي استخدمت فيها شتى اشكال التلاعب والتزوير .

لقد واجهت حكومة الرفاعي عددا من المناسبات التي اكدت المأزق السياسي للنظام تجاه الفلسطينيين ، جاءت مقترحات بورقيبة ، واطروحات الزيات وزير خارجية مصر في الامم المتحدة قبيل حرب تشرين ، لتزيد من حراجة مهمة الرفاعي في وزارته . بيد انها كانت مناسبات اضافية لمحاولات كسب الشرائح العليا من الضفة الغربية ورجالات ادارته ، ولاستصدار بيانات التأييد والولاء للنظام من قبل اعضاء مجلس النواب ومن الاتحاد الوطني والهيئات الاقتصادية كالغرف التجارية وغيرها في الضفة الغربية . في كل هذه المناسبات ، كان هاجس النظام هو تأكيد ولاء الضفة الغربية له ، والتمسك بحق العودة اليها ، ورفع راية « الوحدة القومية » التي قامت بين الضفتين تحت حرابه .

رابعا : بعد حرب تشرين : لاعودة النظام الهاشمي .

جاءت الحرب الاخيرة على غير ما تشتهي سفن النظام الهاشمي ، فقد انتهت ، لا بهزيمة ماحقة للقوات العربية ، كما توقع ، وانما بنتائج حملت توازنا نسبيا في القوى . اكدت الحرب من جديد ، عدم استعداد النظام للانخراط في الجهد العربي العسكري لطرد الاحتلال ، وبنفس الوقت استعداده — بالتعاون مع الامبريالية الامريكية واسرائيل — على اعادة سيطرته على الضفة الغربية عند الانسحاب واستعداده لتقديم تنازلات كبيرة لاسرائيل في سبيل اقتسام الاراضي والنفوذ على حساب ، وبالرغم من الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية التاريخية ومكتسباته النضالية الراهنة ..

في هذا النطاق ، جاءت استماتته في البحث عن دور ومكان مقبول في مؤتمر جنيف ، كما جاءت مباحثات الفصل بين القوات الاردنية — الاسرائيلية ، بمثابة مدخل مباشر وعملي للتهديد الخطير الذي تمثله عودة السيطرة الهاشمية على الضفة الغربية .

وأكثر من اي وقت مضى ، يحصد النظام نتائج سياسته على المستوى الفلسطيني ، حيث يواجه اليوم اضخم موجة عداء لعودته للاراضي المحتلة من الجماهير الفلسطينية وحتى من قطاع هام من اولئك الذين شكلوا ليوم قريب القاعدة الاجتماعية للوحدة الالحاقية . ان اشد دعاة العودة للنظام الهاشمي ، يترددون في التعبير عن ارائهم السابقة ، بل ويعيدون النظر في موقفهم تحت ضغط جماهيري نام لم تشهد له الضفة الغربية مثيلا .

ورغم التصريحات والوعود المتعددة من الملك ورجال وزارته ، عن استعداده لتأمين استفتاء حر ، في الانضمام لمشروع مملكته او الانفصال ، فأن هذه لا تجد من الجماهير غير الرفض الحاسم . ولا يقتصر هذا على الضفة الغربية ، وانما يشمل الضفة الشرقية ايضا ، حيث تتكرر بيانات التأييد لمنظمة التحرير الفلسطينية كممثلة شرعية لهم ، من كافة المنظمات والهيئات السياسية والنقابية والمهنية والدينية والشخصيات الوطنية ، بنفس الوقت الذي ترفض فيه الجماهير ادعاءات النظام ومحاولاته للتكلم باسمها والتصرف باراضيها وحقوقها الوطنية .

الحلقة الاخيرة في العدد القادم : معنى ومضمون حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، ومواقف القوى السياسية في الاردن .

«فلسطين الثورة» تحدد الأهداف المرحلية وتتحدث عن مستقبل الأراضي الفلسطينية

تحت عنوان « مستقبل الاراضي الفلسطينية » نشرت مجلة « فلسطين الثورة » الصحيفة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية مقالها الافتتاحي . وحرصا من « الحرية » على ابراز وجهة النظر الايجابية والمتقدمة التي يمثلها المقال . وتطابقه مع الموقف الثوري في صفوف المقاومة الذي يدافع بصلابة عن مصالح الشعب الفلسطيني ضد الحل الاميركي — الاسرائيلي — الهاشمي ومن اجل احباطه . نعيد نشر هذا المقال .

.. طرحت معطيات حرب اكتوبر الوطنية على جدول اعمال الثورة الفلسطينية مسألة مستقبل الاراضي الفلسطينية التي تتحرر من الاحتلال في هذه المرحلة الجديدة من النضال بعد اكتوبر .

ومع التطورات المتلاحقة التي وقعت في المنطقة بعد الحرب من اتفاق النقاط الست الى مؤتمر جنيف الى اتفاق فصل القوات على جبهة السويس ، اخذت مسألة مستقبل الاراضي الفلسطينية التي يزول عنها الاحتلال تحتل مكانا مركزيا في الساحة الفلسطينية وعلى خط مواز فقد كانت جماهير الداخل تبلور موقفها من هذه المسألة عبر شعاراتها النضالية الداعية الى رفض الاحتلال والوصاية الاردنية على الارض والشعب الفلسطيني .

وفي الحقيقة فان الموقف الفلسطيني المسؤول لم يتردد لحظة امام هذه المسألة ، بل اكد منذ البداية على رفض عودة اي ارض فلسطينية يجري انتزاعها من الاحتلال الى السلطة الاردنية ، وتبع ذلك تحرك فلسطيني واسع النطاق يهدف الى تأمين عدم عودة الاراضي الفلسطينية الى النظام الاردني .

وتصور العابثون ان الثورة في تحركها العربي والدولي الواسع النطاق تكشف عن تردد وعجز يمنعها من اتخاذ قرار حول مستقبل الاراضي الفلسطينية ، فحاولوا بالتالي ان يحرفوا الحوار الديمقراطي عن مساره الصحيح الى متاهات ومسارب ومشارب مختلفة ومتناقضة ومصلحية عكست في محصلتها عملية الشد والجذب التاريخية بين دور الطرف الفلسطيني — الذي لا ينازع — في اتخاذ القرار الفلسطيني حول مسألة فلسطينية صميمة ، وبين دور الاطراف العربية الاخرى — على اختلافها — والتي نازعت الطرف الفلسطيني حقه المطلق في اتخاذ قراره ، وحاولت على الدوام اخضاع الطرف الفلسطيني لرؤيتها ومصالحها .

ومن المهم هنا ونحن بصدد تحديد الموقف المبدئي للثورة من مسألة مستقبل الاراضي الفلسطينية التي يزول عنها الاحتلال ان نؤكد — منذ البدء — على المكاسب الهامة التي حققتها الثورة والتي تقود — عمليا — بوحدتها الى جانب نضالنا الثوري الى تحقيق تأمين الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني فوق الاراضي الفلسطينية ..

الاول :

التزام الانظمة الوطنية العربية المعنية مباشرة بتحرير الاراضي العربية بعدم الفصل بين هدف تحرير الاراضي المحتلة وهدف ضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

الثاني :

قرار مؤتمر القمة العربي باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، حيث حصر هذا القرار حق الحديث والتعبير عن اهداف شعبنا وتحديدها في كل مرحلة من مراحل النضال بمنظمة التحرير الفلسطينية وبذلك انتهت مرحلة الوصاية الاردنية على الشعب الفلسطيني واصبحت منظمة التحرير الفلسطينية — فلسطينيا وعربيا ودوليا — هي صاحبة القرار الفلسطيني تحدده وتتحمل مسؤوليته .

الثالث :

وقوف الاتحاد السوفياتي الصديق لثورتنا ولشعبنا موقفا حازما وصريحا الى جانب ضمان الحقوق الوطنية لشعبنا ورفضه المتواصل لاية تسوية لا تضمن تأمين هذه الحقوق الوطنية . وهذا الموقف الحازم سيجعل من المستحيل على الامبريالية الاميركية فرض سلامها الزائف على المنطقة وتمرير الحل المنفرد بين الاردن والعدو الصهيوني على حساب شعبنا .

الرابع :

ان اتساع حملة التضامن العالمي مع نضال الشعب الفلسطيني قد اوقعت العدو الصهيوني الامبريالي في العزلة الخانقة ، وهذا مكسب كبير لنضالنا يمنع العدو من تمرير حل منفرد مع الاردن يصفي القضية الفلسطينية .

وعلى ضوء هذه المعطيات كلها .. فان الثورة تطرح مسألة مستقبل الاراضي الفلسطينية التي يزول عنها الاحتلال في هذه المرحلة من النضال وفقا للمبادىء الاساسية التي تحكم موقف الثورة وتحركها لتحقيق اهدافها المرحلية ..

اولا —

كل رقعة من تراب الوطن يتم انتزاعها وتحريرها ودحر الاحتلال عنها يمارس عليها الشعب الفلسطيني كامل حقوق سيادته الوطنية ويشيد فوق هذه الاراضي وجوده الوطني المستقل .

ثانيا —

ان ممارسة الشعب الفلسطيني لحق السيادة الوطنية فوق اي جزء من ترابه الوطني وبناء وجوده الوطني المستقل والمتميز هو انتصار يعزز النضال لتحقيق الهدف الاستراتيجي في بناء دولة فلسطين الديمقراطية .

ثالثا —

ان الثورة الفلسطينية لا تضع هدفها المرحلي في تناقض وتعارض مع هدفها الاستراتيجي ، بل يتم تحقيق وانجاز الهدف المرحلي على هدى الهدف الاستراتيجي وليس على حسابه وليس بديلا عنه ، فالارض الفلسطينية ملك للشعب الفلسطيني ، والنضال مستمر حتى يتمكن هذا الشعب من تقرير مصيره فوق كامل ترابه الوطني باقامة دولته الديمقراطية الفلسطينية .

ولا بد لنا هنا بعد تحديد موقف الثورة من مستقبل الاراضي الفلسطينية ان نعالج الاخطار والمؤامرات التي تبدو في الافق على ضوء موقف الثورة الواضح .

ان الثورة الفلسطينية تعتبر تطبيق مبدأ فصل القوات على الجبهة الاردنية هو تسلم وتسليم لارضنا الفلسطينية بين العدو الصهيوني والنظام الاردني تحت رعاية الامبريالية الاميركية هدفه تصفية القضية الفلسطينية ومنع الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية المشروعة واعادة اقتسام الاراضي الفلسطينية كما حدث في عام ٤٨ وترفض الثورة جميع المحاولات المبذولة حاليا للتوفيق بين موقف الثورة وموقف النظام الاردني والتي تهدف الى الالتفاف حول حق الثورة المطلق في تمثيل الشعب الفلسطيني من اجل الانقضاض على جماهيرنا ومنعها من ممارسة حقوقها الوطنية فوق ترابها الوطني .

وترفض الثورة جميع عروض الملك ومشاريعه بدءا من المملكة الهاشمية مرورا بالمملكة العربية المتحدة وانتهاء « بالاستفتاء بعد التحرير » ..

وترفض الثورة اي اشتراط — مهما كان مصدره او الجهة التي تقف وراءه — يحد من قدرة الثورة وحقها في ممارسة دورها لحماية وتأمين الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في الاراضي التي يزول عنها الاحتلال .

والثورة تعي ابعاد التحرك الامريكي — الصهيوني — الاردني وتقف على حقيقة الجولة الاعلامية المضادة للثورة التي تؤمن الغطاء المطلوب للتحرك المعادي للثورة بهدف تمرير فك الارتباط على الجبهة الاردنية للوصول الى الحل المنفرد التصفوي .

والثورة تؤكد في ذات الوقت ..

ان جماهيرنا التي تقاوم الاحتلال .. ستقاوم بكل عنف وضراوة اي عودة للنظام الاردني الى اي رقعة من ارض فلسطين .



.. في جلسته التي تناولت مسألة الفصل بين القوات على الجبهة المصرية ، انقسم الكنيست الاسرائيلي اكثر من اي وقت مضى ، الى اراء واتجاهات متباينة ، فبينما اعتبرت غولدا مائير في بيانها الذي عرضته على الكنيست انها « لا تعتبر الخط الجديد في سيناء كحدود دائمة لحين السلام » ، ولم تعتبر « فصل القوات اطلاقا كفاية نهائية » .

ووصفت الاتفاق بانه يلبي « رغبة اسرائيل في ايجاد اساس للمصلحة المشتركة » وبناء علاقات « تقوم على اساس الثقة المتبادلة » معبرة بذلك عن وجهة نظر « المعراخ » ، وبينما استفاضت رئيسة وزراء العدو بشرح اهداف اسرائيل من اتفاق الفصل بين القوات الذي يرمي الى تثبيت وقف اطلاق النار ، وفتح قناة السويس ، واعادة « النشاط المدني الى طبيعته » في مدن القناة ، كخطوة على طريق تسوية منفردة مع مصر ، باعتبار ان الحل المنفرد مع مصر يتيح لاسرائيل مرونة الحركة السياسية ويمكنها من الاستفراد بالجبهات العربية الاخرى كل على حدة ، وذلك لفرض مجموعة من التنازلات على الجانب العربي تحقق لاسرائيل هدفها بتمرير المشروع الامريكي — الاسرائيلي التصفوي وعلى رأسه تصفية الوجود الوطني المستقل للشعب الفلسطيني لحساب اسرائيل والملك حسين ..

موقف المعارضة : التركيز على نقاط هامشية ..

في ذات الوقت ارتفعت اصوات المعارضة ليس ضد التوقيع على اتفاق الفصل بين القوات وانما تركز نقدها على نقاط هامشية في الاتفاق المذكور ، ففي تعليقه على الاتفاق قال مناحيم بيغن قائد تجمع « ليكود » انه لا يعارض بقدر ما يشكك بنوايا مصر ورغبتها بالوصول الى السلام ، وحذر من ان سيناء ستمتلىء بالجنود المصريين ، ونبه الى ان الاتفاق لا يتضمن « اعلان انهاء حالة الحرب » .

التباين في الاراء بين الاغلبية النسبية التي تهيمن على السلطة السياسية بقيادة « المعراخ » والاقلية المعارضة بقيادة « ليكود » ليس اذا اختلافا جوهريا يتعلق بمغزى واهداف الاتفاق وما يمكن ان يحققه في المرحلة الحالية والمستقبل القريب بقدر ما يتصل بجوانب تفصيلية تضمنها الاتفاق . ولقد اعرب الجنرال شارون احد قادة المعارضة « ليكود » عن هذا الراي بانه لا يعتبر الخط الجديد الذي ستنسحب اليه اسرائيل في سيناء « خطا جيدا » .. واقترح خطا اخر هو « خط المرتفعات الموجود بعد ١٠ كلم شرقي القناة » وذلك — على حد قوله — يمكن القوات الاسرائيلية من الاشراف على قناة السويس من شمالها الى جنوبها .

غير انه بات واضحا ان الكتل السياسية بما فيها المعارضة تكتم « نشوة نصرها » بتوقيع الاتفاق الذي يوفر لها تخفيف وتحديد حجم القوات والاسلحة المصرية على الضفة الشرقية للقناة ووضع قوات طوارىء دولية بين الجيشين يصعب سحبها بطلب من طرف واحد كما كان الوضع قبل ١٩٦٧ عندما طلب الرئيس عبد الناصر من هذه القوات الانسحاب وهو على اعتاب حرب حزيران ، ويمنحها حرية الملاحة دون « محاصرة » او « عرقلة » عبر مضائق باب المندب . هذا بالاضافة الى ان الاتفاق لم يفرض على اسرائيل ان تتقدم بتنازلات او حتى « تعهدات » بالانسحاب الشامل من الاراضي العربية المحتلة ولا حتى عن كامل الارض المصرية كما اعلنت ذلك غولدا مائير نفسها ، فضلا عن انه يحقق لاسرائيل من الزاوية العسكرية والاقتصادية مزايا متعددة « بقاء الجيش الاسرائيلي بكامل قوته شرقي ممرات الجدي ومثلا ، تسريح عدد كبير من الاحتياط وعودتهم للعمل في المؤسسات الاقتصادية » .

والاهم من ذلك انه يمكنها من معالجة الوضع على الجبهة السورية — لاضعاف الموقف السوري — بوصفه وضعا منفصلا ومستقلا عن الجبهة المصرية التي جعلتها اتفاقية الفصل بين القوات « ورقة ميتة » بدل ان تكون ورقة ضغط ترغم المعتدين على الانسحاب الشامل من مجموع الاراضي المحتلة وتضمن للشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية الكاملة ..

غولدا مائير

كيف تنظر اسرائيل الى اتفاق « فك الارتباط »

فضلا عن المكاسب العديدة التي حققتها اسرائيل من جراء الاتفاقية الجزئية والمنفردة مع مصر بفك الارتباط بين قوات الطرفين على جبهة سيناء ، بالرغم مما اعلنه الرئيس السادات ان هذه الاتفاقية ليست الا اجراء عسكريا بحتا . فان اسرائيل تنظر لهذه الاتفاقية باعتبارها تجمد الصراع على الجبهة المصرية ، هي بمثابة « اختراق سياسي » لا يقل اهمية عن عملية « الاختراق العسكري » في منطقة الدفرسوار اثناء حرب تشرين فقد لخص ايغال الون نائب رئيسة حكومة اسرائيل نقاش الكنيست الاسرائيلي حول اتفاقية فك الارتباط بقوله : « الحقيقة ان المبرر الذي كان امامنا هو الاختيار بين حرب لا يمكن تفاديها في ظروف دولية غير مريحة ، وخلال مدة قريبة نسبيا ، وبين احتمال معقول لتأجيل الحرب لمدة بعيدة ، دون ان يلتزم اي شخص بأن الحرب هذه المرة لن تتجدد في المستقبل » .

وهو بذلك لا يشير الى النوايا التوسعية والاستيطانية لاسرائيل فحسب ، انما يعتبر ان اتفاقية فك الارتباط على الجبهة المصرية تمكن اسرائيل من الاحتفاظ بقدرتها على تقرير الموقف على الجبهة المصرية ويقصد بذلك قدرتها على « تأجيل الحرب لمدة بعيدة » وبخلق وضع يفرض على مصر ، استحالة شن حرب مفاجئة والاقدام على اعمال حربية من نوع « حرب الاستنزاف » .. ولقد اوضح ايبان ذلك بقوله ان الاتفاقية « تقلص الى حد كبير من قدرة مصر الهجومية » سواء بسبب تقليص الوجود العسكري المصري على الضفة الشرقية للقناة ، او بسبب الاوضاع الاقتصادية والبشرية التي ستنشأ في منطقة القناة عندما يتم فتحها واعمار واسكان مدنها .. عدا عن كون السادات — من خلال هذا الاتفاق — قد قدم لاسرائيل كل التنازلات وفقد كل اوراق الضغط التي كانت بيده والتي كان يمكنه بواسطتها انتزاع شروط افضل بكثير من اجل تامين الانسحاب الكامل . ولم يعد لديه من اوراق للتنازل والضغط الان سوى التراجع داخليا نحو تصفية المكتسبات الاجتماعية والاقتصادية من اجل ارضاء الاميركيين ودفعهم « للضغط » على اسرائيل .

اغلبية الكنيست تصوت بالموافقة على الاتفاق

بالرغم من اشتداد هجمات المعارضة على سياسة الحكومة لا بسبب اقدامها على فك الارتباط على الجبهة المصرية بل بسبب السياسة العامة التي انتهجتها قبل واثناء حرب تشرين بالدرجة الاولى ، وتزايد هذه الهجمات بتاثير ما نتج عن هذه الحرب حيث تفاقمت الخلافات الداخلية بصورة لم تعرفها « اسرائيل » من قبل وتركزت حول شتى اشكال الممارسات السياسية والعسكرية والاقتصادية للحكومة ، فان اقتراح فك الارتباط على الجبهة المصرية قد حاز على اغلبية ٧٦ صوتا ومعارضة ٣٥ من اصل ١٢٠ عضوا في الكنيست ، مما يدل على ان المعارضة كانت مفككة الى درجة كبيرة ، فلم تكن المعارضة تتناول بالرفض الاتفاق بقدر ما كانت تحاول الافادة لتقوية وضعها داخل الكنيست بافتعال الخلاف حول الاتفاق ، بدليل انها لم تتقدم بمقترحات محددة بدلا من الاتفاق سوى الاكتفاء بتكرار عبارات وجمل عامة فقد اعلن شموئيل تمير عضو الكنيست ، عضو تجمع « ليكود » قائلا : « اننا نؤيد فصل القوات ولكننا لا نتحمل شروط فصل القوات » ، واعتبر ان جوهر المسالة هو تحديد المسافة التي ينبغي على القوات الاسرائيلية الانسحاب منها . بينما ايد مندوبو « مفدال » الاتفاقية ، وكذلك فعلت « الجبهة الدينية التوراتية » التي قال مندوبها في الكنيست ان « الاتفاق الذي تم احرازه هو في الوقت الحالي افضل حل » .

ومع ذلك يظل الرئيس السادات وحده مقتنعا ان الاتفاق حقق لمصر انجازا هاما حيث « ارغم اسرائيل » على الانسحاب ، وحيث انه ليس « اتفاقا سياسيا » فمجال « الاتفاق السياسي هو مؤتمر جنيف » الذي انتقل الى الكيلو ١٠١ بسبب موافقة الرئيس المصري على المضي بالحل الجزئي المنفرد .

على جدران مدينة الخليل : حكم الشعب قادم وقريب

استمرت اعمال المقاومة الجماهيرية للشهر الثاني على التوالي في مدينة الخليل بالضفة الغربية المحتلة . وقد شهدت المدينة عدة اشتباكات مسلحة في وضح النهار ضد دوريات العدو الاسرائيلي على امتداد الشهر الماضي ، كما تم تنظيم واسع لحملة توزيع المنشورات الثورية وكتابة الشعارات الوطنية على جدران المدينة .

وخلال الاسبوع الماضي ، شهدت مدينة الخليل نشاطا يتسع بشكل متزايد ، فقد امتلأت جدران المدينة في ساحة الحرم الابراهيمي وفي احيائها الداخلية بشعارات تؤكد « لا لعودة الملك حسين » لا « لعملاء ، لا لعودة الملك حسين » لا « لعملاء الاحتلال والرجعية الهاشمية » « الحكم الشعب قادم وقريب » .

ورغم محاولات سلطات الاحتلال من اجل ازالة هذه الشعارات ، الا انها منيت بالفشل وخاصة في احياء المدينة الداخلية ، حيث قام المناضلون الوطنيون باعادة كتابتها في كل مرة يقدم فيها جنود العدو على ازالتها .

هل يتحول اضراب عمال المناجم إلى اضراب عام ضد حكومة المحافظين

تشهد بريطانيا حاليا صراعا حاسما بين عمال مناجم الفحم وبين الحكومة البريطانية ومن ورائها البورجوازية. يدور هذا الصراع في الظاهر حول مطالبة عمال المناجم بزيادة اجورهم ولكن قاعدته الاساسية هي رفض الطبقة العاملة تحمل اكلاف وتبعات الازمة الاقتصادية التي تعيشها بريطانيا الان .

وقد ادى تحرك عمال المناجم الصلب الى طرح مسألة النضال الاقتصادي المترافق مع النضال السياسي في بريطانيا على بساط البحث للمرة الاولى منذ عدة عقود . كما دفع القيادات الشيوعية الرسمية الى اتخاذ مواقف اكثر جذرية تمشيا مع تصاعد النضالات القاعدية العمالية . وهذا سيؤدي في المستقبل المنظور الى تطور جذري وانعكاسات واسعة النطاق على مستوى نضالات الطبقة العاملة .



عمال المناجم البريطانيون يمنعون شاحنة من الخروج من المصنع خلال اضراب المناجم العام (١٩٧٢)

المحافظون يحملون الطبقة العاملة اعباء الازمة الاقتصادية

ويأتي تحرك عمال المناجم مترافقا مع تطورات اقتصادية عميقة تتابعت في بريطانيا في السنوات القليلة الماضية والتي كانت سمتها الرئيسية هبوط معدل النمو الاقتصادي في بريطانيا في الوقت الذي كانت تشهد فيه الدول الرأسمالية الاخرى – قبل نشوب أزمة النفط – كفرنسا واليابان والمانيا الغربية والولايات المتحدة ارتفاعا ملحوظا في نسبة هذا النمو بدرجات متفاوتة . فقد استمرت نسبة البطالة في بريطانيا في الارتفاع حتى وصل عدد العاطلين عن العمل الان الى نحو ثلاثة ملايين شخص ، كما ان نسبة الاستثمارات في القطاع الصناعي قد انخفضت بشكل ملحوظ .

وحينما وصلت حكومة المحافظين التي يرئسها ادوارد هيث الى الحكم عام ١٩٧٠ ، عمدت الى وضع سلسلة من الخطط الاستراتيجية البعيدة والقريبة المدى لانقاذ الاقتصاد البريطاني المتدهور .

ان انضمام بريطانيا الى السوق الاوروبية المشتركة ، كان انتصارا حاسما لاستراتيجية حزب المحافظين فافسح المجال امام توسيع افاق الرساميل البريطانية فحسب ، كما احدث الفوضى والارتباك في صفوف حزب العمال . اما في المجال الداخلي فقد كان هدف اجراءات « هيث » الغاء مجلس الاسعار والدخول وخفض قروض التنمية الاقليمية ورفع القيود المالية بهدف « تحرير » البورجوازية الصناعية البريطانية من القيود التي تحد من انتعاشها في المجال الاوروبي الجديد . ولكي يتحقق ذلك كله ، كان لا بد من اخضاع تحركات النقابات العمالية « لاشراف القانون » – اي المزيد والمزيد من القيود على حق الاضراب .

بيد ان العام الماضي ومطلع السنة الحالية قد كانت اسوأ فترة مرت بها البورجوازية البريطانية منذ نشوب الازمة الراسمالية العالمية في الفترة بين ١٩٢٩ – ١٩٣٢ . فقد تكاتف ارتفاع معدل التضخم الى ١١ بالمئة مع ازمة الطاقة ومع تدهور العملة البريطانية ليخلق اوضاعا متفجرة افسحت المجال واسعا امام تفاقم حدة الصراع الطبقي .

ماذا يريد العمال ؟

ويأتي تحرك عمال المناجم – ٢٥٠ الف عامل – ليزيد الازمة حدة ، خاصة وان حكومة « هيث » لم تستطع حتى الان وبالرغم من الضغوط الهائلة التي بذلتها على العمال ان ترغمهم على التنازل عن مطالبهم .

ان عمال المناجم يقفون دائما في طليعة نضالات الطبقة العمالية البريطانية . فقد كانوا الشرارة التي حركت الحركة المطلبية النقابية منذ القرن التاسع عشر وحتى الازمة الرأسمالية العالمية عام ١٩٢٩ ، هذا بالاضافة الى ان الازمات الرأسمالية كانت تقع بالدرجة الاولى على كاهل هؤلاء العمال .

وهذا ما حدث بالتحديد في الفترة بين ١٩٥٨ و١٩٧٢ حين طرد نحو ٥٨٠ الف عامل من اعمالهم ، بحيث اصبح عددهم الان لا يتجاوز ربع المليون . وفي نفس الفترة اضطر اولئك الذين حافظوا على اعمالهم ، الى بذل ساعات عمل اضافية وزادوا الانتاج بنسبة ٨٠ بالمئة في ظل التهديدات باقفال مزيد من المناجم ، بسبب ادخال المزيد من الوسائل التكنولوجية على عمليات المناجم .

ويعمل عمال المناجم في ظروف سيئة للغاية خاصة وان ادخال التطويرات التكنولوجية قد ادى الى سقوط العديد من القتلى والجرحى في اوساطهم . يضاف الى ذلك اصابة الكثير من العمال بداء « الغبارية » او ذات الرئة من جراء تنشق الغبار المعدني في عمق الارض واضطرارهم مرات عديدة الى الانتقال مئات الاميال الى مناجم جديدة ، هذا بالاضافة الى ان اجورهم اكثر انخفاضا بكثير من اجور عمال الصناعة الاخرين .

ان المواجهة القائمة حاليا بين عمال المناجم وحكومة المحافظين قد ادى الى خفض نسبة استهلاك الطاقة بنسبة ٣٥ بالمئة ، كما ان الحكومة اجبرت المصانع والمؤسسات على العمل ثلاثة ايام في الاسبوع ، فيما قررت الحكومة وقف البث التلفزيوني في الساعة العاشرة والنصف مساء .

وقد بدا في مرحلة من المراحل في الاسبوع الماضي ان هيث لن يجد مخرجا من هذا المأزق سوى بالدعوة الى انتخابات جديدة ، بيد انه اتضح بعد ذلك ان تلويح هيث باجراء انتخابات لم يكن سوى وسيلة من وسائل الضغط السياسي على العمال ، وحينما لم تجد هذه الوسيلة فتيلا ، عقد هيث اجتماعات مع مؤتمر نقابات العمال الذي يضم اكثر من عشرة ملايين عامل ونال منهم وعدا بانه اذا رفع اجور عمال المناجم اكثر من الحد الذي تسمح به خطة مكافحة التضخم الحكومية، فان نقابات العمال الاخرى ستمتنع عن المطالبة بنسبة الزيادة في الاجور .

ولكن بالرغم من هذه الوعود فقد تخوف هيث من ان زيادة أجور عمال المناجم بمعدل ١٨ الى ٢٢ دولارا في الاسبوع (ينال العمال اجورا اسبوعية تتراوح بين ٥٧ و ٨٣ دولارا) قد يدفع بالعمال الى التمرد على نقاباتهم الرسمية وخوض سلسلة اضرابات تستهدف زيادة الاجور لتمكين العمال من مواجهة ازمة التضخم وارتفاع الاسعار .

وتشير الاحصاءات الى ان قيمة الزيادة التي يطالب بها عمال المناجم لا تتعدى ٢٠٠ مليون دولار سنويا . في حين ان الاقتصاد البريطاني قد خسر حتى الان اكثر من مليار دولار بسبب رفض الحكومة البريطانية لمطالب العمال ، كما ان فرض نظام العمل ثلاثة ايام في الاسبوع يزيد يوميا من وطأة البطالة المتصاعدة ، حتى ان شركة الفولاذ البريطانية وحدها قد طردت ٢٣٥ الف عامل حتى الان .

ومعروف ان تحرك عمال المناجم يقتصر الان على رفض ساعات العمل الاضافية فقط .

« الثورة الشيوعية تدق ابواب بريطانيـــا »

ولكن كيف تمكن عمال المناجم من خرق اطار الضغوط الكبيرة التي بذلتها نقابات العمال والجناح اليميني في حزب العمال عليهم ؟

ان الصحف البريطانية اليمينية بدأت تشن حملة واسعة النطاق ضد التيارات العمالية اليسارية التي تدفع في اتجاه رفض تحميل العمال تبعات الازمة الرأسمالية ، ويتضح ذلك من العناوين الموتورة التي صدرت فيها هذه الصحف تعليقاتها ، فكان عنوان مجلة « الايكونوميست » : « الشيوعيون الحمر استيقظوا في السرير » ، فيما قالت صحيفة الدايلي اكسبرس « الثورة الشيوعية تدق ابواب بريطانيا » .

والواقع ان البورجوازية البريطانية وصحافتها قد فوجئتا بوجود تيار يساري جديد يملك نفوذا في اوساط الطبقة العاملة – اجزاء محددة منها في الوقت الراهن – ويدفع باتجاهات نضالية اقتصادية – سياسية معا . وقد علقت مجلة «الايكونوميست» على ذلك بقولها: « للمرة الاولى منذ ٣٠ عاما ، يتجه الحزب الشيوعي البريطاني نحو خطوات تصاعدية . ويتضح ذلك من المقال الذي نشرته صحيفة الحزب « مورننغ ستار » حين قالت : ان النقابات العمالية تملك ما يكفي من القوة لمساعدة ودعم عمال المناجم على تحقيق النصر وهزيمة سياسة ادوارد هيث واجبار الحكومة على الاستقالة . انها قوية بما فيه الكفاية لالزام حكومة من حزب العمال بانتهاج سياسة يسارية تفتح الطريق امام بناء الاشتراكية ، ان هذه القوة يجب ان تستخدم بكاملها .. ودون تأخير » .

واضافت الايكونوميست « ان هذه السياسة الجديدة للحزب الشيوعي نتجت اساسا عن تشكل منظمات قوية على يساره تدفع باتجاه انتهاج سياسة ثورية بين صفوف العمال » .

وبروز هذه الاتجاهات داخل حركة عمال المناجم وفي غيرها من قطاعات الطبقة العمالية البريطانية سيؤدي الى نهوض جديد لهذه الطبقة يرتكز اساسا على ربط النضالات الاقتصادية والنقابية بالتطورات السياسية العامة في بريطانيا .

ان اضراب عمال المناجم مستمر . وهم يبحثون الان في اعلان الاضراب الكامل (اي التوقف عن العمل كليا) ردا على تلكؤ الحكومة البريطانية في تحقيق مطالبهم . ومن شأن تنفيذ الاضراب الكامل ان يؤدي الى خطوات تصعيدية تخوضها الطبقة العاملة البريطانية بأسرها .

عندما يغلّف ممثلو البورجوازية الكبيرة الأردنية عداءهم لحقوق الشعب الفلسطيني بالدعوة لاصلاح النظام من الداخل!

.. منذ سنوات طويلة ، لم يشهد الاردن صراعا سياسيا مكشوفا بين ممثلي مختلف الفئات والقوى الاجتماعية والسياسية مثل الذي يشهده هذه الايام . وتحت ضغط الظروف الجديدة الناشئة بعد حرب تشرين وتعاظم احتمالات التسوية السياسية للصراع العربي – الاسرائيلي ، يدور هذا الصراع السياسي على اشده ، حول محور رئيسي وهو مصير الاراضي المحتلة والشعب الفلسطيني . ولكون هذه المسالة تمس وتؤثر على مصالح مختلف طبقات المجتمع على اوسع نطاق بشكل مباشر ، ويشكل الحل الذي يتم التوصل له بشانها عاملا مقررا رئيسيا يمس مصالحها ودورها في البلاد لفترة طويلة قادمة بعد تحقيق التسوية ، فان ممثلي مختلف الطبقات والقوى يشاركون بنشاط محموم في الصراع حولها . بكلمات اخرى .. فان مضمون وصيغة الحل لقضية الاراضي المحتلة ومصير الشعب الفلسطيني ، سيحدد بشكل حاسم مستقبل الاردن ، والاتجاه العام الذي ستسير عليه اوضاعه السياسية والاجتماعية في المستقبل ولمدى بعيد . فمنذ ان قام الكيان الاردني ، وبعد الحاق بقية الاراضي الفلسطينية في الضفة الغربية به بعد عام ٤٨ ، كان دور الطبقة الحاكمة على راس هذا الكيان في قمع وشل الارادة الوطنية للشعب الفلسطيني ، هو الذي يعطي لهذا الكيان مبرر استمراره كقاعدة استعمارية رئيسية في المنطقة ، وصمام امن لدولة اسرائيل. ومن اجل الحفاظ على هذه القاعدة وتامين قيامها بدورها ، لم تتاخر قوى الاستعمار والامبريالية في كل العهود عن تقديم كل اشكال الهبات والمساعدات التي تضمن بواسطتها استقرار هذه القاعدة وتشكيل جهاز دولة بادوات قمع واسعة ومتشعبة لها والعمل على الحد من تفاقم الصراعات الاجتماعية والسياسية داخلها ،بما يضمن استمرار قدرتها على ضرب وشل الحركة الوطنية وقمع واضطهاد الشعب الفلسطيني وتعطيل دوره الوطني ضد اسرائيل .

وعندما تطرح قضية التسوية للصراع في المنطقة ، مسالة حقوق الشعب الفلسطيني ومصير الاراضي المحتلة ، فان انهماك النظام في الصراع من اجل ضمان حل قضية الشعب الفلسطيني وهذه الاراضي لصالحه ، انما يعني بالنسبة له توفير كل الضمانات التي تكفل استمراره في القيام بدوره التقليدي كاداة قمع للشعب الفلسطيني .. والتي تكفل استمرار وبقاء هذا النظام بحد ذاته .

ويأتي النشاط السياسي المحموم الذي يبذله ممثلون بارزون للطبقات الاجتماعية التي يستند لها النظام الاردني ، ضمن الظروف الراهنة ، كدليل بارز على الخطر الذي تحس به هذه الطبقات ، فيما لو سارت الامور بعكس ما تشتهي ، وفقد النظام « تلك الدجاجة التي تبيض له ذهبا » ، وعجز عن تأمين الحاق الاراضي الفلسطينية وشعبها مجددا داخل حظيرته . وامام تنامي النقمة الشعبية في الضفتين وخاصة بعد دور النظام المتخاذل والمتواطىء في حرب تشرين ، ضد السياسة الالحاقية الهاشمية ، وضد محاولات فرض حل اسرائيلي – هاشمي يضمن اقتسام الاراضي المحتلة بين الطرفين ، ومن اجل تامين انهاء الاحتلال كليا وتقرير المصير للشعب الفلسطيني ضمن دولة وطنية مستقلة، امام تنامي هذا الاتجاه وطغيانه بين صفوف الشعب الفلسطيني ، يتنامى ذعر الاوساط الحاكمة وممثلي القوى الاجتماعية الملتفة حولها من كبار الملاك والبرجوازية الكبيرة والبرجوازية البيروقراطية في الادارة والجيش خاصة . وتصل اثار الذعر الى اوساط من الفئات الهامشية التي تعيش على فتات جهاز الدولة ، والتي حققت وتحقق اثراء سريعا من خلال التصاقها بسياسة النظام وجهازه.

ولاول مرة ، منذ زمن طويل ، تسمح اجهزة المخابرات بفتح قاعات النوادي لاقامة المحاضرات السياسية التي تدور حول هذه المسالة ... بينما لا تزال احداث الحرب طرية في ذاكرة الجماهير ، حيث منعت شرطة النظام بالقوة عقد اجتماع لممثلي القوى الوطنية في الاردن خلال حرب تشرين ، والذي لم يكن هدفه اكثر من اصدار بيان بتأييد الحرب الوطنية الدائرة والمطالبة بالمساهمة الفعالة من جانب الاردن الى جانب البلدان العربية المقاتلة . فعندما وصل ممثلو القوى الوطنية الى قاعة مجمع النقابات في الشميساني كانت قوات الشرطة تنتظرهم هناك !

الا ان العجلة تدور ، فمنذ اسبوعين فتحت ابواب هذه القاعة نفسها لالقاء محاضرة حول الاوضاع الراهنة ، دعي لها العشرات من بين ابرز الشخصيات السياسية في الاردن .

وكان المحاضر هو السيد حمد الفرحان ، احد ابرز ممثلي البرجوازية الكبيرة الاردنية واكثرهم عصرية وتنورا ، ويحتل في الاردن رئاسة وعضوية عدة مجالس لشركات التصدير والاستيراد والنقل : (والمعروف ان السيد حمد فرحان كان ابرز الوجوه السياسية اليمينية لحركة القوميين العرب ويعتبر صديقا خاصا لقيادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين).

لقد اثار السيد الفرحان دهشة عدد كبير من الحضور .. فلم تكن تنقصه الجرأة في نقد « السلوك الديكتاتوري » للنظام ، والمطالبة « باشاعة الحريات » ، وحتى الى حد الدعوة لاقامة « حكومة وطنية» في البلد .. لم يفت السيد الفرحان ان يتحدث عن هذا كله .. لانه كأي برجوازي عصري عركته التجربة ، لا يفوته دغدغة احاسيس الجمهور ووصف انماط من العلاج لبعض الامه ، ما دام هذا كله يساعده في النهاية على الترويج لموقفه تجاه المسألة الرئيسية المباشرة : قضية حقوق الشعب الفلسطيني .

وبشأن هذه القضية انتقد السيد الفرحان بشدة وحزم ما سماه « بالاتجاهات الاقليمية الاردنية والفلسطينية ضيقة الافق » ، وشدد على نقد الاتجاه الداعي « لاقامة كيان وطني فلسطيني مستقل » على الاراضي الفلسطينية بعد زوال الاحتلال عنها ، بحجة ان هذا الموقف « اقليمي ولا قومي ويهدد الوحدة القومية التي جرت بين الضفتين .» وبهذا تمكن السيد الفرحان من ايصال جمهوره نحو مربط الفرس.. فقد كان بحاجة الى رش كل ذلك السكر من « اشاعة حريات، وحكومة وطنيه ، ونقد الديكتاتورية » حتى يتمكن الجمهور المسكين من ابتلاع الكعكة المسمومة ، ويستنكر مع السيد الفرحان اية ميول لدى شعب

عندما تعوض الجبهة الشعبية عن افلاسها السياسي بحملة شتائم وأكاذيب

تخصص « الهدف » في كل عدد من اعدادها مساحة واسعة بشن حملة أكاذيب وشتائم رخيصة ضد الجبهة الديمقراطية وسائر الاتجاهات الوطنية التي اتخذت موقفا ثوريا من القضايا الراهنة .

وتحاول « الهدف » الناطقة بلسان قيادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ان تطمس جوهر الخلاف السياسي بينها وبين هذه الاتجاهات الثورية وأن تعوض عن افلاس خطها السياسي وعدميته بالاسفاف في استخدام اسلوب الشتم والتشهير ..

وفي عدد « الهدف » الاخير الصادر في ٢ شباط الماضي خصصت « الهدف » من مجموع صفحاتها ما يزيد عن أربع صفحات لاختلاق الاكاذيب وتوجيه الشتائم للجبهة الديمقراطية .. في نفس الوقت الذي تتجاهل فيه تماما مخاطر الحل الهاشمي بالتعاون مع اسرائيل وأميركا على حساب الشعب الفلسطيني وأرضه المحتلة ، لان « الهدف » اذا فعلت ذلك فأنها تقع في **المأزق** الذي يكشف عن تهافت **وافلاس خطها** السياسي **وموقفها العدمي** الذي يصب الماء في طاحونة هذا الحل الهاشمي .

من أكاذيب « الهدف » التي عودتنا عليها بعض البيانات التي نشرتها في عددها الاخير وادعت صدورها عن ما سمته باللجان الشعبية في مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة في لبنان مدعية ان هناك قرارا « بتجميد » عضوية الجبهة الديمقراطية في هذه اللجان الشعبية !! .. وتعرف كل القوى الوطنية الفلسطينية ان هذه البيانات المزعومة لم تخرج سوى عن الاوساط الحاقدة في قيادة الجبهة الشعبية، وحلفائها من الشراذم الهامشية بينما أصدر اقليم لبنان لحركة فتح رسالة الى اعضائه يشجب فيها هذه البيانات المزيفة **والمواقف الانقسامية** ، كما أعلنت قيادة الصاعقة عن رفضها لهذا النهج الانشقاقي الذي لايخدم الا اعداء الثورة . وهذا كان موقف سائر القوى الوطنية والعناصر المسؤولة في الساحة الفلسطينية .

نكتفي – هنا – بهذه الاشارة الى هذا المنهج الانقسامي والى الدور الذي تلعبه قيادة الجبهة ومجلتها والذي يخدم – **في النهاية** – مخططات الرجعية الهاشمية ، وسائر القوى المعادية لحقوق ومصالح الشعب الفلسطيني .

على اننا بالرغم من هذه الحملة **القذرة** التي توجهها العدد الاخير من « الهدف » لن نحقق طموح « الهدف » والاوساط الحاقدة في الجبهة الشعبية في جرنا الى الاستفزاز ، انما سنتابع كشف الافلاس السياسي لخط « الهدف » دون ان نحقق لها رغبتها في استدراجنا بعيدا عن **جوهر** الموضوع المطروح – الان – على الشعب الفلسطيني .

فلسطين في تقرير مصيره وبناء سلطته الوطنية على ارضه بعد دحر الاحتلال عنها . وبما ان التجربة الطويلة في عداء الشعب وقمعه تعلم الجماهير اثمن الدروس في اساليب مواجهة هذا القمع ، فانها تعلم البرجوازية ايضا كيف تحني رأسها للعاصفة ، وكيف تتقن استخدام النهج « البراغماتي » الذي يمكنها من الالتفاف على مطالب الجماهير وحاجاتها الملحة من خلال الطبطبة على بعض جروحها ، والدعوة لشفائها ، ما عدا تلك الجروح العميقة والمميتة .

وحدة الضفتين « المقدسة » !

ومثل كل القوميين اليمينيين ، يدعو السيد الفرحان باسم البرجوازية الكبيرة الاردنية ودفاعا عن مصالحها ، الى « صون وحدة الضفتين المقدسة » . وتكشف وقائع الحياة عن مدى « قدسية » هذه الوحدة الالحاقية ، التي مورس تحت ستارها اسوأ اشكال الاضطهاد والتمييز الاقليمي ضد الشعب الفلسطيني ، وتم حرمان هذا الشعب من امكانات التطور والتقدم السياسي والاجتماعي ، وبددت شخصيته وقمعت حركته الوطنية ، وحجبت عنه كل امكانات النضال من اجل حقوقه الوطنية . وفي ظل هذه « الوحدة » ، جرى تسعير العداء والتمييز الاقليمي الى حدود فاقت اية تجربة « وحدوية » من هذا النمط في تاريخنا المعاصر . ومن اجل قدسية هذه « الوحدة » واعادتها من جديد ، ينثر السيد الفرحان ومن على شاكلته بشائر « الحريات والحكومة الوطنية » ، طمعا في دغدغة احاسيس الجماهير بشان بعض اعز واغلى مطالبها وحقوقها . الا ان المسالة الرئيسية التي يدور حولها الصراع في الاردن ، والتي تشكل تعبيرا عن حاجات الجماهير الملحة ، وخصوصا الجماهير التي ترزح تحت الاحتلال ، لا تقف عند حد النضال من اجل قضية مطلبية عامة تتلخص في « اعطاء الحريات العامة » رغم اهمية هذا المطلب ، بل انها تدور بشكل رئيسي حول مهمة ازالة الاحتلال « واعطاء الحرية » للشعب بكامله في تقرير مصيره بنفسه . ورغم بريق المطلب الداعي لقيام « حكومة وطنية » على لسان السيد الفرحان ، الا ان المسالة تكمن اساسا في توفير الشروط المادية ، التي تمكن الشعب الاردني وشقيقه الشعب الفلسطيني من امتلاك امكانات التطور الوطني والديمقراطي . وبدون ان يتم الغاء الاضطهاد الاقليمي من اساسه ، بامتلاك الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير بما فيه التعبير عن استقلاله الوطني وسيادته التامة ، وبدون ان يتم انتزاع حق تمثيل الشعب الفلسطيني وتقرير مصيره ومصير ارضه من بين انياب اسرائيل وحكام الاردن، فلن تتوفر الشروط الموضوعية ، المادية ، التي تمكن الشعب الاردني نفسه من التطور المستقل على اساس وطني ديمقراطي . بل على النقيض تماما ، فان عودة « الوحدة المقدسة » في ظل السلطة الرجعية الحاكمة، سيؤدي الى تعزيز نفوذها لسنوات طويلة ومديدة ، ويمكنها من الاستمرار في الحفاظ على دور الاردن في خدمة الاستعمار بفعالية، ويحجب تماما كل امكانات التطور والتقدم ليس للشعب الفلسطيني وحده ، بل وفي الاردن كله . وبهذا تصبح دعوة ممثل عصري للبرجوازية الكبيرة من اجل قيام « حكومة وطنية » ، ليست سوى ذرا للرماد في العيون ، عندما تفتقد الشرط الرئيسي الذي يمكنها من ان تكون وطنية فعلا ، وقادرة فعلا على تحقيق انجازات وطنية وديمقراطية ، هذا الشرط الذي يتمثل في الغاء الدور الرئيسي للنظام بصفته اداة قمع للشعب الفلسطيني من خلال انتزاع شعب فلسطين لحقه في تقرير المصير والاستقلال الوطني على ارضه ..

ومثل ابرع المدافعين عن مصالح البرجوازية الحاكمة ، ينبري السيد الفرحان للهجوم بشراسة على ما سماه « الاتجاهين الاقليميين ، ضيقا الافق ، الاتجاه الاقليمي الاردني والاتجاه الاقليمي الفلسطيني » . وهو يعني بهذا الاتجاه السائد في الاردن لدى الطبقة الحاكمة ، والذي **يمارس** عمليا الاضطهاد والتمييز الاقليمي ضد الفلسطينيين ويطمح الى تكريس واستمرار هذا الوضع، وبين ميول الغالبية المطلقة للشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال الوطني بعد ازالة الاحتلال .

وتبدو براعة السيد الفرحان في « حياده » الظاهري بين هذين « الاتجاهين » ، وترفعه عن الميول «الاقليمية» البغيضة !. الا ان حمد الفرحان يهمل بعض « التفاصيل » الضرورية من اجل تحديد موقع واهداف كل واحد من هذين « الاتجاهين » . فمن حيث الموقع ، يقف « الاتجاه الاقليمي » الاردني على قمة النظام ليمارس اضطهاده وتمييزه الاقليمي ضد الشعب الفلسطيني الذي ينبري للدفاع عن نفسه ضد الاضطهاد والتمييز ومن اجل تقرير المصير للجماهير الواقعة تحت الاحتلال . ويكشف هذا تماما « نزاهة وحياد » السيد الفرحان في مساواته بين من يضطهد الشعب من مواقع السلطة ، وبين الشعب الذي يدافع عن نفسه ضد الاحتلال وضد الالحاق الهاشمي . ومن حيث الاهداف ، يساوي السيد الفرحان بين الاتجاه « الاقليمي الاردني » الحاكم ، والذي يمتلك كيانا خاصا به ، يعمل على الابقاء عليه في خدمة الاستعمار وكقاعدة له ، وبين الاتجاه « الاقليمي الفلسطيني ! » السائد — لسوء حظ السيد الفرحان — بين صفوف غالبية الشعب ، والذي لم يمتلك في تاريخه اي كيان مستقل، بل لقد دمر له الصهاينة والهاشميون كل الاسس التي كان يمكن أن توفر له هذا الكيان في الماضي ، والذي يناضل من اجل كيان وطني ديمقراطي مستقل

الى هذا ينتهي نقد بعض اطراف البرجوازية الكبيرة الاردنية للنظام ، رغم قساوته اللفظية والشكلية . فمن اجل حرف انظار الجمهور عن المهمة الرئيسية التي تعبر عن حاجات الجماهير الملحة في وجه سياسة الاحتلال والرجعية الحاكمة ، لا يمتنع من هم على شاكلة السيد الفرحان من توجيه سهام نقده للسلطة وطرح بعض مطالب الشعب نفسه بشكل اعتباطي وانتقائي ... مقابل « تمرير » موقفهم الداعي والهادف الى انقاذ النظام وحمايته من الخطر الرئيسي الذي يتهدده : انتزاع شعب فلسطين لحقه في تقرير المصير . ورغم حلاوة ونقاوة هذا الموقف اللفظية ، ففي محصلته العملية يكشف اصحابه بالسنتهم عن اسوأ وافظع اشكال العداء لحقوق الشعب الفلسطيني كما فعل السيد الفرحان .

وتعبيرا عن السلطة الحاكمة في الاردن عن « حسن نواياها » تجاه مطالب حمد الفرحان ، فقد عرضت عليه خلال الشهر الماضي ان يقوم بتشكيل « حكومة عتيدة » ، ولازال الحوار دائرا حول هذا العرض ، ولازال السيد الفرحان ابرز المرشحين لتشكيل الحكومة عند اول تغيير وزاري !! وهكذا يتحقق ربما الشق الاول من مطالب حمد الفرحان .. واما الشق الثاني حول « اشاعة الحريات » فقد منحته اياه السلطة في محاضرته نفسها ، حيث فتحت ابواب اكبر قاعات المحاضرات في عمان امامه لالقائها ودون التعرض بكلمة لحملات النقد التي شنها ، وهي نفس القاعة التي اقفل البوليس ابوابها في وجه ممثلي القوى الوطنية خلال الحرب !

اليمن الشمالية

الحلول لأزمة الحكم كما تراها خمسة أحزاب تقدمية

اصدرت خمسة احزاب تقدمية في اليمن الشمالي وهي الحزب الديمقراطي الثوري وحزب البعث وحزب اتحاد الشعب الديمقراطي وحزب الطليعة الشعبية وحزب العمل اليمني ، اصدرت هذه الاحزاب بيانا مشتركا حددت فيه الحلول لمعضلات اليمن الشمالي، وهذا هو البيان :

يسمع شعبنا اليوم اخبارا تفيد عن تشكيل حكومة جديدة ، وامام ذلك ومع كل تشكيل جديد يقف شعبنا وعلى رأسه القوى الوطنية بدراسة وتحليل كاملين على امل ان تأتي حكومة قادرة على تلبية بعض رغبات واماني شعبنا .

ان حركة التحرر الوطني في ج.ع.ي المعادية للرجعية والاستعمار والصهيونية

تطرح لجماهير الشعب اليمني مطالبها المرحلية وهي مطالب الشعب كله ، والتي يمكن على ضوئها تشكيل حكومة وطنية تنقذ البلاد من حالة الفوضى والفساد والارتماء باحضان الرجعية العربية والامبريالية العالمية الى حالة التقدم والديمقراطية والى حالة تسود فيها الحريات الديمقراطية لكافة ابناء الشعب وطلائعه الوطنية الديمقراطية وتحجب فيها الحريات عن اعداء الشعب ومصالحه .

ان حكومة ذات توجه وطني تقبل وتلتزم بتنفيذ المطالب الديمقراطية التالية لشعبنا سوف تحظى بدعم وتاييد جماهير هذا الشعب وقواها الوطنية والتقدمية وتنقذ البلاد من الازمة الراهنة :

أ — داخليا :

١ — صيانة حرية وسيادة واستقلال بلادنا من اي تدخل اجنبي وعدم التنازل عن اي شبر منها .

٢ — أطلاق الحريات الديمقراطية لجماهير شعبنا وطلائعها الوطنية والديمقراطية .

٣ — ا طلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ووضع حد للاعتقالات الكيفية والملاحقات والمطاردات وايقاف عمليات التعذيب التي يتعرض لها المعتقلون السياسيون سواء كانت جسدية ام نفسية .

٤ — اعطاء المواطن حقا في الدفاع والمرافعة عن نفسه بما يخدم قضيته وحريته كانسان ويحمي حقوقه المدنية والسياسية التي يقرها ميثاق حقوق الانسان « فلا جريمة ولا عقوبة الا بنص » .

٥ — اعادة النظر في قانون الانتخابات باعطاء المدن عدد اكبر من الممثلين واجراء الانتخابات السرية المباشرة في الريف ..

٦ — تعديل الدستور بما يضمن اوسع الحريات للجماهير ويحمي مصالحها وحقوقها الوطنية والديمقراطية .

٧ — اعتماد البرمجة والتخطيط العلمي في وضع الخطط الاقتصادية والاجتماعية الشاملة مستندة على سيادة القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص ضمن الخطط الشاملة ، وتنفيذ الاتفاقيات الغير مشروطة مع الدول التي وقفت الى جانب كفاح شعبنا وعلى رأسها الدول العربية المتحررة والمنظومة الاشتراكية .

٨ — تنظيم العلاقات الزراعية بايقاف الاضطهاد والابتزاز الدائم ضد الفلاحين مع انهاء نظام السخرة والخطاط والتنافيذ والرهائن .

٩ — حل مشكلة البطالة ووضع حد للهجرة بايجاد فرص العمل للاستفادة من الايدي العاملة اليمنية .

١٠ — سن تشريعات جديدة ومقننة في مجالي القانون الجنائي والمدني بما يتفق وروح العصر .

١١ — التوجه نحو ديمقراطية التعليم ، والعمل على نشر العلم والثقافة الوطنية والديمقراطية والانسانية على مستوى المدينة والريف وجعل التعليم اجباريا بمراحله الابتدائية والاعدادية ومجاني بكافة مراحله بما فيها التعليم العالي .

١٢ — تعديل قانون الخدمة المدنية بحيث يكفل للمواطن حق العمل والضمان الصحي والاجتماعي .

١٣ — الغاء الجيش القبلي وتوجيه الميزانيات المخصصة له لبناء وتطوير الريف اليمني .

١٤ — التوجه نحو مساواة المرأة بالرجل في الحقوق الاقتصادية والسياسية ومنحها حق التعليم وحق رعاية الامومة والطفولة والتنظيم النقابي النسائي والسعي بجدية لمحو الامية المتفشية في صفوف المجتمع اليمني.

١٥ — انشاء بنك للتسليف الزراعي ومد الفلاحين الصغار بالبذور ووسائل وقاية المنتوجات الزراعية من الافات وتوفير وسائل الانتاج الزراعية الحديثة .

١٦ — استبعاد كل العناصر التي اثبتت خيانتها للوطن والشعب عن طريق ولاءاتها للرجعية والامبريالية ..

١٧ — السعي الجاد والمستمر والصبور لتحقيق وحدة الارض اليمنية بالطرق السلمية والديمقراطية طبقا لاتفاقية القاهرة وبيان طرابلس ولقاء الجزائر .

ب — عربيا :

١ — انتهاج سياسة تعاون وتعاهد وتاييد لنضالات الشعوب العربية من اجل الحرية والديمقراطية والتقدم الاجتماعي والسلم .

٢ — تعميق الصلات والعلاقات الثقافية والعسكرية والاقتصادية مع الدول العربية المتحررة .

٣ — تاييد ومساندة ودعم حركة التحرر الوطني العربية وعلى رأسها المقاومة الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على ارضه بنفسه .

٤ — دعم ومساندة الشعوب العربية المناضلة من اجل وحدة عربية ديمقراطية والوقوف مع كل مبادرة وخطوة تخطوها البلدان العربية المتحررة نحو الوحدة ولرص صفوفها ضد اعداء الشعوب العربية ومصالحها .

ج — عالميا :

١ — محاربة الاستعمار والاستعمار الجديد وانتهاج سياسة واضحة تجاه اعداء الشعوب العربية وعلى رأسهم الاستعمار الاميركي وربيبته الصهيونية والخفير الامامي للاحتكارات العالمية « اسرائيل » .

٢ — تاييد ودعم حركات التحرر الوطني في العالم والشعوب المناضلة من اجل الحرية والاستقلال الوطني والديمقراطية والتقدم الاجتماعي والسلم .

٣ — ادانة سياسة ونظم التفرقة العنصرية بجميع مظاهرها .

٤ — تاييد مبدأ التعايش السلمي بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة وادانة الحروب العدوانية واحتلال اراضي الغير بالقوة مع التاييد المطلق لحق الشعوب في تقرير مصيرها وذلك من اجل ان يسود عالمنا سلم دائم عادل .

لبنان

أوسع التحركات الشعبية تمهيداً لاضراب ٦ شباط

يشهد لبنان في هذه الايام تحركات شعبية واسعة في بيروت وفي مختلف المناطق اللبنانية تمهيدا للاضراب العمالي العام في ٦ شباط القادم ،وتأتي هذه التحركات بمثابة تأكيد للاضراب العمالي العام امام محاولات السلطة والقيادات اليمينية في الاتحا العام لالغائه .

● **في صيدا ..**

وعلى طريق التحضير للاضراب العام [يـ]وم ٦ شباط قامت تحركات عماليةوجماهيرية [عـ]ديدة . فقد دعت معظم النقابات في اتحاد [ن]قابات الجنوب عمالها الى اجتماعات [عـ]امة نوقش فيها الاضراب وكيفية تنفيذه [و]مشاركة الجماهير بالتحرك . ودعت نقابة [عـ]مال الميكانيك والحدادة الى جمعية [عـ]مومية يوم الاربعاء ٣٠ وكانت نقابة [عـ]مال النجارة تعقد اجتماعات دورية [لعـ]مالها وخاصة عمال المناشرة في شركتي [صـ]فا والزعتري وكذلك نقابة عمال الافران [عـ]قدت اجتماعات دورية لعمال كل فرن [شـ]رح فيها اسباب الغلاء وطرق مكافحته [كـ]ما سارت مساء الاربعاء ٣٠-١-٧٤ [تظـ]اهرة عمالية انطلقت من دار الاتحاد [و]جابت شوارع صيدا هاتفة ضد الدولة وضد اليمين النقابي معاهدة على تنفيذ [ا]لاضراب ولو رغما عن قيادة الاتحاد اليمينية .

كما وزع بيان باسم اتحاد نقابات عمال [مـ]ستخدمي صيدا والجنوب وبيان باسم القطاع الغذائي الذي يضم نقابة عمال الافران ونقابة عمال المطاعم والمقاهي [و]نقابة عمال القصابين ونقابة مستخدمي [ا]لتجارة ، كما وزع بيان باسم القطاع [ا]لمهني الذي يضم نقابة عمال الميكانيك [و]الحدادة ونقابة عمال النجارة ونقابة عمال الخياطة . كما سيعقد في دار الاتحاد [في صـ]يدا يوم الاحد في ٣-٢-٧٤ مؤتمر وطني [للـ]جنوب تدعى اليه كل الهيئات والاحزاب النقابات والاندية الثقافية والشخصيات الوطنية والروابط الطلابية وممثلي كافة الفئات الشعبية لتاييد تحركات الاتحاد [و]مواقفه والتاكيد الاضاب العام [يـ]وم ٦ شباط .. كما رفعت في شوارع صيدا [لا]فطات تندد بالغلاء وسياسة الدولةتجاهه

وستستمر التحركات عن طريق الندوات والمظاهرات في الشوارع على طريق الاضراب العام .

● **في صور ..**

عقدت عدة اجتماعات لمختلف القطاعات الشعبية من عمال الافران — بائعي الخضر — القصابين — الحلاقين — النجارين ، شرح خلالها مشكلة الغلاء وموقف الحركة الديمقراطية منها . ورفعت في شوارع المدينة يافطات ، وعقدت عدة سهرات وندوات في قرى قضاء الزهراني وقضاء صور وتركز الحديث في الندوات على اهمية المطلبين الاساسيين : تحديد الاسعار ، واستيراد الدولة للمواد الغذائية الاساسية وخاصة ان سكان هذه القرى لا يستفيدون من زيادات الاجور ورفع الحد الادنى . اما بالنسبة لمزارعي التبغ فهم ايطالبون بزيادة اسعار التبغ كبديل لزيادة الاجور .

كذلك اقيمت في بنت جبيل سهرات عديدة كما سيقام مهرجان في ٦ شباط في بنت جبيل .

الشياح والغبيري

بمبادرة من منظمة العمل الشيوعي في منطقة الشياح — الغبيري تمت دعوة الاهالي في احياء المنطقة لسهرات وندوات شعبية حضرها عدد كبير من العمال والمستخدمين وشباب الاحياء والطلاب .

وفي اليومين القادمين وتمهيدا للاضراب العام في ٦ شباط ستعقد عدة سهرات وندوات في بقية احياء المنطقة .

وقد اكد المشتركون في الندوات والسهرات التي عقدت ضرورة مشاركة اوسع الفئات الكادحة في انجاح الاضراب العام وللوقوف بحزم تجاه محاولات القيادة اليمينية في الاتحاد العمالي العام .. كما طرحت في هذه الاجتماعات الشعبية اسباب الغلاء واشكاله ، كما طرحت المطالب بما يخص معركة الغلاء في الظرف الراهن وربطت بالمطالب الشعبية الاخرى وضرورة استمرار النضال لان الحصول على مكاسب لا يتم بمعركة واحدة .

وبالاضافة الى الاجتماعات والسهرات والندوات الشعبية فقد اقيمت عدة مهرجانات ، ويوم الاحد الماضي اقيم مهرجان شعبي في برج البراجنة اعقبته مسيرة شعبية ..

● **نماذج من القصاصات**

والمنشورات التي وزعت باسم الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية:

وقد امتلأت احياء المدن في بيروت وصيدا بقصاصات ومنشورات ضمنت شعارات ومطالب تؤكد على تنفيذ الاضراب العام .

وفيما يلي ما تضمنته هذه المنشورات :

□ مكافحة الغلاء بتحديد الاسعار وليس بالاعتماد على ضمير الاحتكار .

□ نطالب بالغاء المادة ٥٠ التسريح الكيفي .

□ نطالب بشمول العمال الزراعيين بقوانين العمل والضمان الاجتماعي والصحي فورا .

□ ليكن تنفيذنا الاضراب في ٦ شباط طريق الكفاح ضد الغلاء والاحتكار .

□ لا للقرارات السطحية ولتواطؤ الدولة مع التجار .

□ نعم للحلول الجذرية بتخفيض الاسعار وتجميدها .

□ لا للزيادة التي لا يستفيد منها كل العمال .

□ نعم للسلم المتحرك للاجور لتامين العيش الكريم .

□ لا لقانون الايجارات المشوه .

□ نعم لمشاريع الاسكان الشعبي.

□ لا للقيادات النقابية اليمينية المتخاذلة .

□ نعم لبناء الحركة النقابية التقدمية الموحدة .

□ لا لاكاذيب الاعلام الرسمي واذاعته وجرائده ومستصرحيه .

□ نعم للاضراب العام ولضرب الاحتكار .

مظاهرة نسائية حاشدة ضد الغلاء والاحتكار

بدعوة من عدد من التنظيمات والهيئات النسائية ، سارت اكثر من الف امرأة في مظاهرة حاشدة ضد الغلاء والاحتكار . انطلقت التظاهرة من ساحة الرياض واتجهت نحو البرلمان حيث تقدم وفد نسائي بعريضة الى رئيس واعضاء المجلس النيابي تحتج على الغلاء والاحتكار وتدعو الى تنفيذ المطالب الشعبية في مجالات الاجور والضمانات الاجتماعية وخفض الاسعار والسكن والتعليم وغيرها .

وخلال التظاهره ، حاولت بعض سيدات المجتمع ، من عضوات لجنة حقوق المرأة ، منع المتظاهرات من الهتاف بحجة ان هذا لا يليق بالمرأة تصرف غريب من نساء يدعين الدفاع عن حقوق المرأة والعمل من اجل تحقيق مساواتها بالرجل ؟!

اذا كان لا يعيب الرجال ان يتظاهروا ويرفعوا اصواتهم عاليا ضد تدهور مستواهم المعيشي وتسلط الاحتكار فلا يعيب النساء اللواتي يتحملن اعباء الغلاء يوميا ان يصرخن عاليا لا للاحتكار ، لا للغلاء ، نريد حياة تليق ببشر . اما الافكار الرجعية المعشّشة في بعض رؤوس سيدات المجتمع العاملات في الحقل النسائي ، فانها بالتأكيد من عوامل تخلف الحركة النسائية عامة واضعاف مساهمة النساء النضالية .

ومهما يكن من امر ، فقد هتفت المتظاهرات ضد الغلاء وضد الاحتكار والحكام الذي يحمونه . وشارك في الهتاف والتصفيق الوف المواطنين الذي واكبوا المسيرة مؤيدين ومشجعين !!

بعد تسلم "المجهولين" قيادة الاتحاد :

سيكتشف الطلاب من هم المدافعون عن مصالحهم ومن هم العاملون على تقويض مكتسباتهم

خلال الاسبوع المنصرم تتالت جلسات المؤتمر الثالث للاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية وانتهى يوم الجمعة بانتخاب لجنة تنفيذية جديدة من الحلف الثلاثي اليميني (اي قوى الشعب العامل ، حركة الوعي بشقيها) وبرئاسة الطالب الياس صفير (من القوة الجامعية) . وقد ولدت اللجنة الجديدة بعد مخاض عسير لم يلغ التشطيب المتبادل بين اطراف الحلف فتراوحت نسبة الاصوات بين ٨٩ صوتا و ٩٥ صوتا ، وتجلى الحذر الذي يحكم علاقة هذه الاطراف ببعضها في « المفاتيح » الانتخابية التي استخدمت لهذا الغرض . وكانوا قبل يوم قد عطلوا النصاب نتيجة اختلافهم على المغانم والتدخلات الرسمية ، هذا وقد نالت القوى الديمقراطية ٥٤ صوتا وتغيب اربعة من اعضائها عن الجلسة .

وقد عقب نصير الاسعد ، باسم لجان العمل الطلابي على نتائج الانتخابات بالتصريح التالي :

« ان على لجنة « المجهولين » للاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية ان تبدأ فورا بوضع الخطة العملية للتحرك الطلابي من اجل صيانة المكتسبات الديمقراطية للحركة الطلابية وانتزاع المزيد منها عن طريق نضال حازم في وجه الدولة وسياستها في هذا المجال ، واننا نرقب هذا غير متفائلين بامكانيات هذه القيادة الجديدة التي تنخرها الحزازات الشخصية والتسابق على كسب رضى السلطان . وانه على القوى الديمقراطية ان تعد نفسها لمعارضة حازمة لمواجهة الانحرافات ضمن القيادة الجديدة . واخيرا نرجو الا يمارس الرئيس الجديد « الفن » كثيرا في معرض قيادته للاتحاد (نسبة الى كون الرئيس من معهد الفنون الجميلة) »

وكانت جلسات المؤتمر السابقة قد خصصت لمناقشة تقارير اللجنة التنفيذية السابقة حيث تبارى ممثلو الحلف الثلاثي على مهاجمة القيادة التقدمية والدفاع عن التحالف « المقدس » فيما بينهم وقد انفضح كل التحالف فيما بينهم عندما رد عليهم ممثلو الاطراف التقدمية مستعيدين تاريخ اليمين الطلابي نفسه في قيادة الحركة الطلابية قبل عامين وسلوكه اللاديمقراطي في المعارضة ، وكما اتضح ان تحالفهم هش لا يقدم الا على العداء للقوى التقدمية ، وقد وضعت السلطة ثقلها فيه وذلك عندما ظهر للعلن ان خلافهم على توزيع المقاعد بعد ان ملأوا الدنيا ضجيجا حول البرامج والممارسات الديمقراطية !

هذا وعقدت لجان العمل الطلابي مؤتمرا صحفيا تحدث فيه ناطق باسمها عن المرحلة الراهنة في تطور الحركة الطلابية وفضح تناقضات الحلف اليميني الرجعي ودافع عن المكتسبات الطلابية في ظل قيادة القوى التقدمية ودعا الى الارتقاء بالعلاقة فيما بين القوى الديمقراطية الى مستوى جبهوي لمواجهة المهام الحالية والمحاولات اليمينية لجر الحركة الطلابية الى الوراء وتسليمها للسلطة .

ان السنة الحالية سوف تكون مجالا للتثبت عبر الممارسة .. فمن هي القيادة الممثلة بصدق لمصالح الحركة الطلابية ومن هم العاملون على تقويض مكتسباتها .

لازال الاضراب العمالي والشعبي الشامل الأسلوب الوحيد لانتزاع مطالب الحركة الشعبية!

تحت الضغط الشعبي العارم والتهديد بتنفيذ الاضراب العمالي العام في ٦ شباط ، وفي محاولة منها لتحييد بعض القطاعات الشعبيةابان احتدام صراعها مع الاقطاب الموارنة المتصارعين على معركة الرئاسة الاولى ، اضطرت السلطة للتعامل مع المطالب الشعبية بشيء من الجدية .

بعد اقرار زيادة ١٠ بالمئة على الاجور ورفع الحد الادنى الى ٢٧٥ ليرة ، استحصل وفد الاتحاد العمالي العام على وعد برفع التعويض العائلي من ٦٠ الى ٧٥ ليرة . كما اضطر المجلس النيابي الى التصويت على بعض التعديلات لقانون الايجارات باتجاه رفع مواصفات البناء الفخم . ويدور الحديث حول امكان خفض الايجارات بنسبة ١٥ بالمئة .

ان هذه التنازلات الجزئية التي فرضت على السلطة ، على اهميتها النسبية ، لا زالت تتهرب من معالجة القضية المركزية التي يدور حولها ارتفاع الاسعار وانخفاض مستوى معيشة اللبنانيين : تجميد الاسعار والعمل على خفضها بواسطة استيراد الدولة وتوزيعها لعدد من المواد الغذائية الاساسية والادوية .

بعدما غابت مشاريع المحاكم الاستثنائيه ، صدر قرار عن مجلس الوزراء يقضي بانشاء « مجلس وطني للاسعار » . ان هذه الهيئة تبقى هيكلا خاويا وشكليا طالما ان وظيفته محض استشارية ، وطالما انه يبقى محروما من صلاحية تحديد الاسعار . هذا بالاضافة الى التحفظات الكبيرة تجاه طريقة تشكيله . اذ ان ممثلي الدولة وارباب العمل والخبراء الذين يأتمرون باوامر الدولة او ارباب العمل يشكلون الاكثرية الساحقه بين اعضائه .

من جهة ثانية ، فان منع اعادة التصدير من السوق الحرة ، الاللسلع التي حدد التجار بلاد مقصدها سلفا — اجراء لا يقنع من حيث تأثيره على خفض الاسعار . والقصد من اتخاذه ليس واضحا ، اذا استثنينا الغرض الاحصائي المحض — وضع جردة بالسلع المتوافرة في السوق الحرة !

واول ما يجب لفت النظر اليه هنا هو ان قرار منع اعادة التصدير من مرفأ بيروت ترافق مع صدور قرار عن وزير الزراعة — صبري حماده — يقضي باطلاق حريةتصدير البيض اللبناني خلال شهر شباط . وكانت الدولة قد طبلت وزمرت طويلا لاهمية قرار منع تصدير البيض في تخفيض سعر هذه السلعة الحيوية .

ثم ان الضجة التياثارتها الاوساط التجارية تجاه قرار منع التصدير يبدو انها قد فعلت فعلها . ذلك ان اوساط الحكومة تتداول وعدا تقدم به رئيس الحكومة للتجار بالغاء هذا القرار خلال ايام ، بعد الانتهاء من احصاء السلع في المنطقة الحرة .

اما ردود فعل الاحرار والكتلة الوطنية تجاه هذا الاجراء ، فانها تقدم دليلا اضافيا على مدى ابتعاد هذه الاطراف عن قضايا الجماهير ومدى افلاسها المتزايد في ان تقدم بديلا للفريق الحاكم حاليا . اعتبر الاب الدويهي ان الاجراء يفتح ابواب الاشتراكية في لبنان ؟ اما ريمون اده — الحريص كل الحرص على السيادة اللبنانية وعلى انطباق القوانين اللبنانية على الارضاللبنانية — فانه يرى بكل بساطة ان السوق الحرة في مرفأ بيروت ليست تابعة للبنان ولا يجوز للدولة اللبنانية اصدار التشريعات بالنسبة اليها !!

الى الذين يتخوفون من ان تساهم النضالات الجماهيرية في تعزيز مواقع هذا الفريق من الطبقة الحاكمة والاقطاع السياسي ، نقدم هذه «العينات» الجديدة عن مدى عمق التضارب بينبرامج القوىالديمقراطية واساليب نضالها ، وبين مواقع الاقطاب المرشحين للرئاسة العتيدة !

يبقى قرار رصد الاموال لاستيراد الدولة لبعض السلع والمواد الغذائية ان هذا القرار يصطدم بما اصطدم سواه من قرارات على هذا الصعيد . خلال الاسبوعين الماضيين ، تدفقت وفود التجاروالمستوردين علىالحكومة معلنة رفضها لهذا الاجراء . ومهما يكن من امر النتيجة التيستنتهي اليها السلطة ، تبقى المسألة المركزية فيما يلي : اما ان يكون قرار شراء الدولة لبعض السلع والمواد الغذائية مقدمة لانشاء قطاع عام في التجارة الخارجية ، يدخل في منافسة القطاع الخاص من موقع قوة وبدعم جدي ضد التخريب الذي سيلجأ اليه التجار ، واما ان تكون الاموال المخصصة لشراء السلع على يد الدولة مهددة بالابتلاع من قبل التجار والوسطاء .

اضافة الى ذلك كله ، هناك قضايا تشكل معالجتها جزءا رئيسيا من معالجة ارتفاع اكلاف المعيشة . ان النجاح في انتزاع خفض الايجارات وفرض القيود على مواصفات البناء الفخم مكسب هام بيد الحركة الشعبية . لكنه يفقد اهميته اذا لم يترافق مع فرض تخصيص بعض اموال الضمان للاسكان الشعبي .

ثم ان اغفال الدولة اغفالا شبه تام لمطلب حصر استيراد الدواء بصندوق الضمان يبين الى اي مدى نجح كبار مستوردي الادوية فيفرض شروطهم وفي تطويق نتائج الحملة الشعبيه العارمة لخفض اسعار الادوية وحصر استيرادها بصندوق الضمان .

كذلك ، فان اغفال ارتفاعاكلاف النقل والتعليم وسواهما يجعل من المكاسب الجزئية معرضة للابتلاع امام مشاريع ارتفاع الاسعار فيمجمل نواحي الحياة . وهذه قضايا بالغة الاهمية لجميع الذين لا يتعاطون العمل المأجور ، والذين يشكل خفض الاسعار والحد من موجة الغلاء الشاملة الوسيلة الوحيدة لمنع تدهور مستواهم المعيشي .

واخيرا ، فان تهديدات ارباب العمل وقبولهم على مضض زيادة الاجور ورفع الحد الادنى ، كلها تنبيء بما تنتظره الطبقة العاملة من مصاعب في الاشهر القادمة . ان موجة الغلاء المرتقبة سوف تبتلع الزيادة في الاجور . وبحجة هذه الزيادة ، سوف يعمد التجار الى رفع الاسعار بالتأكيد . من هنا اهمية النضال من اجل فرض السلم المتحرك للاجور . هذا اذا افترضنا ان زيادات الاجور ستدفع اصلا . ذلك ان كل المؤشرات تشير الى انارباب العمل سيعمدون الى المزيد من الصرف الكيفي والى التعنت بشأن دفع الزودات . في اكثر من مجال ، بدأ ارباب العمل يصرفون العمال جماعيا (وابرز هذه الفروعصناعة البلاستيك) . ثم ان كل تجارب زودات الاجور الماضية تعلم الطبقة العاملة انها ستضطر الى خوض نضالات عنيفة لنيل هذه الزودات . وبدون فرض تعديل المادة ٥٠ من قانون العمل — باتجاه تقييد حق الصرف الكيفي الى ابعد حد — سيبقى هذا السلاحمسلطا على رقاب الطبقة العاملة لمنعها من الافادة من الزدوات الرسمية .

خلال الاسابيع الاخيرة ، عبرت شتى التحركات الجماهيرية عن مدى عمق التذمر الشعبي وحدة الاصرار على تنفيذ الاضراب العمالي العام ، وتحويله الى اضراب شعبي شامل الى حد تنفيذ كل المطالب ، ووضع حد فعلي وملموس لتدهور مستوى معيشة أوسع الجماهير العاملة في هذا البلد .

● لا زالت قطاعات عمالية عديدة مصممة على الاضراب . عمال ومستخدمو الفنادق والمطاعم سوف ينفذون اضرابهم في الخامس من شباط ، ومعهم قسم كبير من سائقي ومالكي السيارات العمومية ،الرافضين لضغوط ازلام السلطة في نقاباتهم الوهمية . اتحاد قطاعات الطباعة يجدد الدعوة للاضراب العام في ٦ شباط . ويحذو حذوه اتحاد عمال الجنوب .

● قطاعات واسعة من الحركة الطلابية تتحرك وتتأهب لتنسيق مواقفها من اجل اقفال المدارس والجامعات والمشاركة في الاضراب .

● قام العمال ، من اقصى البلد الى اقصاه ، بحملة من التحركات تمهيدا ليوم السادس من شباط . تظاهرات عمالية في صيدا . عشرات الندوات والسهرات تدعو اليها « اللجان العماليه » ويلبي الدعوات المئات من العمال الذين يتسابقون على فتح بيوتهم لمزيد من الندوات . التظاهرة النسائية العارمة يومالجمعة الماضي .

● سعة الاقبال الجماهيري على كافة نشاطات اليسار والاحزاب التقدمية والوطنية من سهراتوندوات ومهرجانات ومظاهرات .

.. كل هذه الظواهر ، والعديد العديد غيرها ، تؤكد سعة التذمر الشعبي وتطالب بتنفيذ الاضراب . لا بل ان قطاعات واسعة من الجماهير الكادحة باتت تعبر عن مقاومتها المتزايدة لاستمرار تسلط اليمين النقابي على الحركة النقابية لاخضاع العمال لمصالح ارباب العمل والسلطة.

في مقابل هذا الجو ، يمعن اليمين النقابي في تمييع المطالب العمالية وحرمان الطبقة العاملة من فرصة المشاركة الفعالة في تقرير مصير مطالبها واشكال تحركها . لا بل انه يرفض اي شكل من اشكال التعبئة العمالية ولو لدعمه في مفاوضاته مع ارباب العمل والدولة ، ولو للرد على تهويلات كبار التجار والصناعيين وتهديداتهم بـ « اللجوء الى السلبية» و « اعلان الاضراب » . ان هذه المواقف تشكل ادانة اضافية لهذه الطغمة المتحكمة بمصير العمال اللاجمه لنضالاتها لصالح ما يرشح اليها من فضلات على موائد ارباب العمل والسلطة . ان مزيدا منالعمال يدركون مدى عمق الصلة بين منع تدهور اوضاعهم المعيشية وبين الاطاحة باليمين النقابي واحداث تحولات جذرية في تركيب الحركة النقابية يحولها الى سلاح فعال بيد الطبقة العاملة واداة لتعزيز نضالاتها وتنمية مكاسبها .

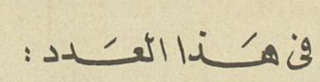
ان مجرد اقتراب موعد الاضراب العام فرض انتزاع عدد من المكاسب الجزئية ، حتى في ظل « تمثيل » اليمين النقابي للطبقة العاملة ، بكل ما فيه من تواطؤ مع ارباب العمل والسلطه !

ان تثبيت هذه المكاسب وفرض تطبيقها ، وفرض التنازل بالنسبة للمطالب الحيوية والاساسية التي يلفها التجاهل والصمت ، لا يكون الا بتنفيذ اضراب ٦ شباط وتحويله الى اضراب شعبي شامل !

الحرية

اسبوعية سياسية عربية

بيروت ١١/٢/١٩٧٤ - العدد ٦٥٧ - السنة ١٣ - الثمن ٢٥ ق.ل.



في هذا العدد :

خلافات الاجنحة في النظام المصري والحل الأميركي





دروس ومهام من معارك ٦ شباط